مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
Volume 17- Issue 3- September 2020 | المجلد ١٧- العدد ٣ – ايلول ٢٠٢٠

موقف الصحافة العراقية من مؤتمر ميثاق الضمان الدولي عام ١٩٢٥

م.د.عماد خميس حمزة
المديرية العامة لتربية الانبار
أ.د.علي حسين علي
جامعة الانبار/ كلية التربية للعلوم الانسانية
ed.ali.hussein@uoanbar.edu.iq

DOI
10.37653/juah.2020.170953

تم الاستلام: ٢٠٢٠/٥/٣
قبل للنشر: ٢٠٢٠/٧/١
تم النشر: ٢٠٢٠/٩/١

الكلمات المفتاحية
الصحافة العراقية
الموقف
مؤتمر ميثاق الضمان الدولي

الملخص:

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨ ، سعت الدول المنتصرة بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان والولايات المتحدة الامريكية الى اعادة ترتيب الاوضاع الدولية وفق مصالحها الخاصة ، اذ سرعان ما دعت تلك الدول الى عقد مؤتمر دولي الذي بدا اعماله في باريس في بداية عام ١٩١٩ ، وحضره الدول التي حاربت المانيا و التي قطعت علاقتها الدبلوماسية معها فقط دون حضور الدول المنهزمة والموالية لها في الحرب.

تمخض عن المؤتمر سلسلة من المعاهدات اجبرت فيها الدول التي خسرت الحرب التوقيع عليها والتي جاء في مقدمتها معاهدة فرساي بتاريخ الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٩ ، التي فرضت على المانيا باعتبارها المسبب الرئيسي للدمار الذي عم القارة الاوربية والعالم ، ونظرا لبنود معاهدة فرساي التي كانت اكبر من امكانيات المانيا الاقتصادية لما فرض عليها من تعويضات ونزع للسلاح وخسارة مستعمراتها واستقطاع اراضيها ، لاسيما الغنية بالموارد الاقتصادية ، سرعان ما ظهرت المشاكل الدولية من جديد عندما عجزت المانيا على الايفاء بالتزاماتها الدولية من دفع التعويضات مع سعي فرنسا الدائم الى اضعاف جارتها المانيا لضمان امنها ، وذلك مخالف لسياسة بريطانيا الساعية الى ايجاد حالة من التوازن الدولي بين ضفتي نهر الراين المانيا وفرنسا لضمان عدم تفوق الاخير على الصعيد الاوربي

The position of the Iraqi press on the conference of the International Security Charter in 1925

Dr . Emad K.Hamza
General Directorate of Anbar Education

prof . Dr. Ali H. Ali
University of Anbar College of Education for Humanities

Abstract:

After the end of the First World War in 1918, the victorious countries Britain, France, Italy, Japan and the United States of America sought to rearrange the international situations according to their own interests, as soon those countries called for an international conference that started its work in Paris at the beginning of 1919, and the countries that Germany, which only severed diplomatic ties with it, fought without the defeated and loyal states attending the war .

The conference resulted in a series of treaties in which the countries that lost the war were forced to sign, led by the Versailles Treaty on the twenty-eighth of June 1919, which was imposed on Germany as the main cause of the destruction that hit the European continent and the world, and in view of the provisions of the Versailles Treaty that was greater than Germany's economic potential for compensation, disarmament, the loss of its colonies and the appropriation of its lands, especially for its rich in economic resources, soon emerged international problems again when Germany was unable to fulfill its international obligations to pay compensation with France's endeavor to weaken its neighbor Germany to ensure its security, contrary to For Britain's policy to seek a state of international balance between the banks of the Rhine and Germany to ensure that the latter does not excel at the European level, this prompted the European parties, with the support of the United States of America, to hold a series of international conferences between (1920-1924), but without reaching satisfactory results To all parties to the conflict, until the conference (the International Security Charter) was held in Locarno, Switzerland 1925, the subject of the study, which is considered the first step towards international stability, because it is a guarantee of permanent security in the view of France and a return to the international community in the view of Germany and a collective endorsement of peace in the view of Britain,

Submitted: 03/05/2020
Accepted: 01/07/2020
Published: 01/09/2020

Keywords:
the Iraqi press
The position
the International Security Charter conference.

©Authors, 2020, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اولا : مقدمات مؤتمر ميثاق الضمان الدولي

وقعت الحكومة الالمانية على معاهدة فرساي بتاريخ الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٩ التي فرضت عليها من قبل دول الحلفاء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وبلجيكا وايطاليا واليابان باعتبارها المسبب الرئيسي للحرب العالمية الاولى ، والتي بموجبها فقدت المانيا جميع مستعمراتها ، فضلا عن تجريدها من اغلب الاسلحة والذخيرة وتسريح الجزء الاعظم من جيشها ودفع التعويضات للدول التي لحقها الضرر من جراء تلك الحرب ، ولم يكتف الحلفاء بذلك وانما ابقوا جزء من جيوشهم على الاراضي الالمانية لاسيما منطقة كولونيا التي تقرر احتلالها اعتبارا من العاشر من كانون الثاني عام ١٩٢٠ ، لإجبار الاخيرة تنفيذ معاهدة فرساي فيما يتعلق بنزع السلاح ودفع التعويضات [١] ، ومن اجل ذلك عقد الحلفاء مؤتمر لندن في نيسان عام١٩٢١ ، الذي حدد فيه مبلغ التعويض الواجب على المانيا دفعه والبالغ مائة واثنان وثلاثون مليار مارك الماني ، و شكلت لجنة الضمانات بتاريخ الثامن والعشرين من ايار عام ١٩٢١ في باريس من دول الحلفاء المسؤولة عن ضمان دفع التعويضات الالماني [٢] ، ومن اجل تخفيف ضغط الحلفاء على المانيا اقترحت الاخيرة على الحكومة الفرنسية عام ١٩٢٢ مشروع ضمان للحفاظ على امن الحدود بين الطرفين ، الا ان فرنسا رفضت ذلك لانه لا يميز بين الحدود الغربية والشرقية لالمانيا ويقترح وضع مدة زمنية محددة للضمان واللجوء الى الحرب بعد استفتاء الشعب وليس الى التحكيم [٣] .

ان امتناع الحكومة الالمانية دفع التعويضات الحربية كونها اكبر من امكانياتها الاقتصادية ، دفع فرنسا لاحتلال منطقة الروهر الالمانية الغنية بالموارد الاقتصادية بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٣ ، لسد قيمة تلك التعويضات [٤]، مما اجبر المانيا للدخول في مفاوضات جديدة في بداية عام ١٩٢٤ ، وعلى اثره شكلت لجنة خبراء دولية من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا برئاسة جارلس داوز – Garles Dawes ، مهمتها تقديم دراسة حول قابلية المانيا في دفع التعويضات ، وقد تم الموافقة على تقرير لجنة الخبراء في مؤتمر لندن في التاسع من اب عام ١٩٢٤ المتضمن تقسيط التعويضات الالمانية ، فضلا عن اقتراض المانيا من الولايات المتحدة الامريكية لتوفير السيولة النقدية الامر الذي ادى الى انعاش اقتصادها وتقدم العجلة

الاقتصادية الاوربية [٥] ، مما شجع ذلك حكومتي فرنسا وبريطانيا الى الدخول في مفاوضات جديدة ، اذ اجتمع رئيس الوزراء الفرنسي هريو – Herio مع وزير الخارجية البريطاني تشامبرلين – chamberlain في باريس بتاريخ الخامس من كانون الاول من العام نفسه [٦] ، وقرر الطرفين توحيد سياسة البلدين في المسائل التي تعرض على بساط مجلس عصبة الامم ، لاسيما فيما يتعلق بالمانيا بسبب قرب انسحاب جيوش الحلفاء من منطقة كولونيا الالمانية على ان يجري ذلك الانسحاب بعد تنفيذ المانيا لبنود المعاهدة اعلاه وانسحاب الفرنسيين من منطقة الروهر الالمانية [٧]، وبتاريخ الثامن من كانون الاول من عام ١٩٢٤ عقد مجلس عصبة الامم اجتماعا في روما لدراسة انسحاب الحلفاء من كولونيا ومدى تطبيق المانيا لبنود معاهدة فرساي وخلال اليوم نفسه عقد اجتماع ثنائي بين فرنسا وبريطانيا استمر لمدة ساعتين ، ناقش فيه الطرفان الاوضاع في كولونيا واتفق الجانبان عدم الجلاء عنها الى ان تقدم بعثة الحلفاء العسكرية الخاصة بمراقبة التسلح الالماني التي يتراسها كان المارشال فوش – Fwsh تقريرا يبعث الى الارتياح عن حالة الجيش الالماني ومدى التزام المانيا بتنفيذ بنود معاهدة فرساي [٨]، وعلى اثره قرر مجلس عصبة الامم بتاريخ الثالث عشر من كانون الاول عام ١٩٢٤ ان الانسحاب من منطقة كولونيا الالمانية مرهون بالتقرير الذي سوف تقدمه بعثة الحلفاء العسكرية في برلين ، كما دعا مجلس العصبة الحكومة الالمانية الى الانضمام لعضويته [٩].

ارسلت بعثة الحلفاء العسكرية الى مجلس السفراء الذي ضم كل من سفراء فرنسا وبريطانيا وايطاليا وبلجيكا واليابان الخاص بمراقبة تنفيذ المانيا بنود معاهدة فرساي ، تقريرا بتاريخ الثاني والعشرين من كانون الاول عام ١٩٢٤ اكدت فيه عدم تنفيذ المانيا لبنود المعاهدة الخاصة بالتسلح وتنظيم الجيش بسبب اعادتها تنظيم اركان الحرب الجيش الالماني المسؤول عن اعلان الحرب ، فضلا عن تنظيم قوات الشرطة السرية بأعداد كبيرة مع التدريب العسكري لفئات مختلفة من الشعب الماني والاحتفاظ بمصانع الذخيرة والآت انتاج المدافع ، مع عرقلة زيارة ضباط البعثة العسكرية لكثير من المعاهد العسكرية والمعامل المهمات الحربية والاطلاع على المستندات العسكرية [١٠]، ومما زاد من توتر العلاقة بين الحلفاء والمانيا قيام الاخيرة بإرسال مذكرتين بتاريخ الثالث والعشرين والرابع والعشرين من الشهر نفسه ، حول شروط انضمامها الى عصبة الامم التي كانت محل رفض

من قبل دول الحلفاء [١١] ، جاء في مقدمتها اعفائها من شرط التعهد المذكور في المادة السادسة عشر من ميثاق العصبة الذي نص على التزام جميع اعضاء عصبة الامم باي عقوبة تفرض ضد اية دولة تخرق ميثاقيها وعدم نزع اسلحتها ، لاسيما ان جيشها البالغ مائة الف جندي لا يتناسب وعدد سكانها مقارنة بضخامة الجيش الفرنسي والدول المجاورة ، مع رفع تهمة جريمة الحرب عنها وجعلها عضوا في لجنة الأنتدابات التابعة لعصبة الامم ، لاسيما فيما يتعلق بالمستعمرات الالمانية السابقة [١٢] .

قرر مجلس السفراء بتاريخ السابع والعشرين من كانون الاول عام ١٩٢٤ ، عدم اخلاء جيوش الحلفاء لمنطقة كولونيا الالمانية استنادا الى التقرير الاولي لبعثة الحلفاء العسكرية لحين التزام المانيا ببنود معاهدة فرساي [١٣]، الامر الذي ادى الى احتجاج وزير الخارجية الالماني سترسمان- Stresmann قائلا " **ان المانيا معدومة من وسائل الدفاع عن نفسها وان تمديد احتلال منطقة كولونيا سيكون له اثراً سيئا في نفوس الالمان ومعيقاً لسلامة اوربا وتوحيدها في العمل** " [١٤] ، وسلم القرار بشكل رسمي من مجلس السفراء الى الحكومة الالمانية بتاريخ الخامس من كانون الثاني عام ١٩٢٥ [١٥] ، مما اثار استياء الاخيرة وارسالها مذكرة احتجاج الى الحلفاء بتاريخ السابع من الشهر نفسه ، اكدت فيها انها غير مذنبة وان في حالة وجود بعض القصور منها فانه لا يتناسب مع بقاء احتلال الحلفاء لكولونيا التي يسكنها قرابة ملوني الماني ، فضلا عن مطالبتها بإرسال تقريرا مفصلا وبأسرع وقت حول جوانب التقصير ، كما اثار القرار الراي العام الالماني الذي عد ذلك خيانة من قبل الحلفاء ونقضاً للوعود التي قطعت لألمانيا بإخلاء كولونيا وانتقد الموقف الحكومة البريطانية الداعم لسلامة فرنسا من الخطر الالماني في الراين و بقاء الجيوش الفرنسية في منطقة الروهر بغية الحصول على مساندة فرنسا في سياستها الاوربية [١٦] ، واجاب مجلس السفراء على المذكرة الالمانية في اليوم نفسه مؤكدين عدم دخول الحلفاء في الوقت الحاضر في اية مباحثات مع المانيا بشان الجلاء عن كولونيا وان الاخيرة اساءت فهم بنود معاهدة فرساي وانهم سوف يقدمون في اقرب وقت توضيحاً للمسائل المتبقية على المانيا لتنفيذها من اجل الانسحاب من كولونيا والروهر [١٧].

اصبحت المانيا حسب بنود معاهدة فرساي حرة في تجارتها بتاريخ العاشر من كانون الثاني عام ١٩٢٥ ، اي انها تخلصت من اعطاء دول الحلفاء الافضلية التجارية

معها ، واصبحت على قدم المساواة معهم مما دفع جميع الاطراف الى عقد معاهدات تجارية جديدة ، الامر الذي عزز موقف المانيا اقتصادياً [١٨] ، ولتعزيز وحدة دول الحلفاء وموقفهم الاقتصادي امام الالمان قرروا في ختام مؤتمرهم المالي في باريس وبحضور الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٥ ، تصفية حسابات احتلال منطقة الروهر ، اي طرح نفقات الاحتلال من واردات المنطقة ويوزع الربح الصافي الذي يقدر بحدود مليار مارك ذهبي بين جميع دول الحلفاء مع اعطاء الاسبقية للحكومة البلجيكية واشراك الولايات المتحدة الامريكية في جميع التعويضات ، كما خرج المؤتمر باتفاق مالي بين فرنسا وبريطانيا نص على ان تدفع فرنسا ديونها لبريطانيا بعد دفع الديون الامريكية [١٩].

خفض تولي الدكتور لوثر – Luther حقيبة رئاسة وزراء المانيا بتاريخ الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٥ من حدة التوتر بين دول الحلفاء والمانيا ، لاسيما بعد طرح منهاج وزارته الذي اكد فيه على التزام المانيا بتنفيذ بنود معاهدة فرساي وابدى اسفه عن عدم اخلاء الحلفاء لمنطقة كولونيا ، وطالب بتقديم ادلة دامغة على خرق المانيا لبنود المعاهدة المذكورة ، كما اكد على سعيه لتخليص المانيا من جرم الحرب العالمية الاولى وتقوية اقتصادها من خلال زيادة الصادرات الالمانية وعودة الاخيرة الى مصاف الدول الكبرى [٢٠]، وعلى اثر ذلك ارسلت الحكومة الالمانية مذكرة الى الحلفاء بتاريخ السابع والعشرين من الشهر نفسه ، اكدت فيها ان موقف الحلفاء من المانيا لا يدعوا الى حسن التفاهم بين الشعوب الاوربية ورفض الحلفاء مناقشة اخلاء كولونيا واظهار الاسباب التي جعلوها قاعدة لقرارهم امر غير منطقي ، على الرغم من ان المانيا نفذت اغلب بنود معاهدة فرساي [٢١] ، ورد هريو رئيس الوزراء الفرنسي على المذكرة الالمانية من خلال الخطاب الذي القاه في جلسة مجلس النواب الفرنسي في اليوم نفسه الذي جاء فيه ان السياسة المانية لا تتجه نحو تطبيق بنود معاهدة فرساي بل تستعد لحرب هجومية ، وانذر كل من بريطانيا وايطاليا بوجوب مراقبة المانيا و ان سلامة فرنسا جوهرية للعالم اجمع ، الامر الذي ادى الى استياء الراي العام الالماني الذي اتهم الفرنسيين بانهم يريدون ان تكون الراين حدودا لفرنسا وان تكون المانيا ضعيفة سياسيا وعسكريا واقتصاديا [٢٢]، وعلى الرغم من ذلك جاء رد رئيس الوزراء الالماني لوثر على خطاب هريو بتاريخ الحادي والثلاثين من الشهر

نفسه ، اكثر سلمية عندما اكد ان وجود خرق طفيف من قبل المانيا لبنود معاهدة فرساي لا يتناسب مع تجريد جميع بلادها من السلاح ، وان حكومته عازمة على ازالة كل ما يعيق نزع سلاحها حسب المعاهدة اعلاه ، كما اكد على ضرورة حصول المانيا على قوة شرطة قادرة على التصدي لخطر الشيوعية الذي لا يهدد المانيا فحسب وانما اوربا عامة [٢٣] ، واذا كانت فكرة رئيس الوزراء الفرنسي هريو ايجاد اتفاق عالمي للسلامة الدولية فانها قابلة للتطبيق في الوقت الحاضر ، وختم تصريحه بإنكاره احتمال اتخاذ المانيا سياسة رجعية ووعد بان المانيا ستشترك مع دول العالم في وضع ضمانات السلامة للامم وحريتها [٢٤]، ورد وزير الخارجية البريطاني تشمبرلين - chamberlain على تصريح رئيس الوزراء الالماني لوثر قائلا " **ان حكومة المانيا عزمت بكل ما فيها من قوة على ان لا تترك فرصة للاستفادة من فشل عصبة الامم في مسالة نزع السلاح ، وان الحلفاء يشكون كثيرا ان المانيا لا تفي بشروط المعاهدة التي عقدت بينها وبين الحلفاء** " [٢٥]، وعلى اثر موقف حكومتي فرنسا وبريطانيا دخل الطرفين بمفاوضات ثلاثية مع الحكومة البلجيكية بتاريخ الخامس من شباط عام ١٩٢٥ ، للاتفاق على ميثاق ضمان ثلاثي هدفه الدفاع المشترك في حالة تعرض احد الاطراف الثلاثة لاي هجوم لاسيما من المانيا واجبار الاخيرة على تنفيذ بنود معاهدة فرساي والوقوف بوجه البلشفية الروسية في اوربا [٢٦].

ان التقارب الفرنسي البريطاني البلجيكي اثار مخاوف الحكومة الالمانية ، لاسيما بعد اجتماع بعثة الحلفاء العسكرية برئاسة المارشال فوش في باريس بتاريخ التاسع من شباط من العام نفسه ، لوضع التقرير النهائي لمدى التزام المانيا بتنفيذ بنود معاهدة فرساي [٢٧]، مما دفع المانيا الى ارسال مذكرة الى الحكومة الفرنسية في اليوم نفسه ، احتوت على مجموعة من الاقتراحات جاء في مقدمتها عقد ميثاق ضمان خماسي يضم كلا من المانيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وايطاليا للحفاظ امن وسلامة حدود المانية الغربية من خلال عدم تسليح منطقة الراين واللجوء الى التحكيم الدولي في حل الخلافات بين الطرفين ، وعدم المطالبة بمنطقتي الالزاس واللورين مع تنفيذ بنود معاهدة فرساي [٢٨]، ثم القى رئيس الوزراء الالماني لوثر خطاباً بتاريخ ١٠ شباط ١٩٢٥ اكد فيه انه لا يمكن دوام ميثاق سلامة فرنسا بدون اشتراك المانية فيه ، الذي لا يمكن الحصول عليه تحت ضغط الاحتلال المتواصل للأراضي الالمانية [٢٩] ، وعلى اثره صرح وزير الخارجية البريطاني تشمبرلين بالنيابة عن

حكومته في جلسة مجلس العموم البريطاني بتاريخ الحادي عشر من شباط عام ١٩٢٥ ، الترحيب بالمقترحات الالمانية من الناحية المبدئية وفصل مسالة سلامة فرنسا عن مسالة ديونها الحربية لبريطانيا ، كما انكر وجود اية اتفاق عسكري مع فرنسا مشابه للاتفاقات التي سبقت الحرب العالمية الاولى ، واكد على الاسراع بإصدار تقرير بعثة الحلفاء العسكرية الخاص بالمانيا ليتسنى الشروع بمفاوضات ضمان سلامة فرنسا بين كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وبلجيكا وايطاليا ، لاسيما بعد اثارة مخاوف الحكومة البريطانية من التوسع الروسي على اثر موافقة الحكومة اليابانية على المعاهدة اليابانية الروسية في اليوم نفسه [٣٠] ، وهذا ما اكده البلاغ الرسمي الذي نشرته وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ السادس عشر من الشهر نفسه عن المعاهدة اعلاه [٣١].

يبدو ان هدف الحكومة البريطانية من اتخاذ موقفا محايدا تجاه النزاع الالماني الفرنسي حسب مل نشرته الصحف العراقية هو لضمان التوازن الدولي في اوربا وبقاء الهيمنة البريطانية على القرار الاوربي من خلال عدم اضعاف المانيا بشكل الذي يؤدي الى زيادة قوة فرنسا في منطقة الراين .

استمرت المشاورات البريطانية الفرنسية بعد وصول الاقتراحات الالمانية لانشاء ميثاق ضمان لسلامة فرنسا واوربا بشكل عام ليحل محل بروتوكول جنيف الخاص بنزع وتحديد السلاح الدولي الذي رفض من قبل الحكومة البريطانية بتاريخ الثامن عشر من شباط ١٩٢٥ ، بسبب عدم موافقة كافة اجزاء الامبراطورية البريطانية عليه ، فضلا عن وجود دول كبرى خارج منظومة عصبة الامم لا تلتزم بالبروتوكول ، واتفق الجانبان على انضاج المشاورات بين الطرفين اولا ومن ثم التفاوض مع الحلفاء وبعد التوصل الى اتفاق مشترك يتم التفاوض مع المانيا وصولا الى الشكل النهائي لميثاق الضمان ومن ثم يتم التوقيع عليه تحت قبة عصبة الامم [٣٢]، وبتاريخ التاسع عشر من الشهر نفسه قدم المارشال فوش الى رئيس الوزراء الفرنسي هريو رسميا تقرير بعثة الحلفاء العسكرية ، وبعث بنسخ منه الى سفراء حكومات الحلفاء [٣٣]، اكد ان المانيا لديها ما تحتاج من الضباط والجنود المدربين تدريبا جيدا يؤهلها لاعداد جيشا قويا في اي وقت ، كما ان مصانعها الحربية تستطيع انتاج كل ما تحتاجه من الاسلحة والذخيرة خلال اثنتا عشرة شهرا ، فضلا عن التقدم الذي احرزته قواتها

الجوية ، وختم التقرير بمواصلة احتلال الراين وعدم الجلاء عنه الا بعد ايجاد اتفاق عمل تلتزم به المانيا لنزع سلاحها [٣٤].

اثار التقرير الذي قدمته بعثة الحلفاء العسكرية مخاوف الحكومة البولونية حليفة فرنسا ، الواقعة على حدود المانيا الشرقية ، اذ اكد وزير خارجيتها سكرزيالسكي – Skrzyalsky في جلسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب البولوني بتاريخ السادس والعشرين من شباط عام ١٩٢٥، ان اي اتفاق ثنائي بين فرنسا وبريطانيا لاسيما بعد رفض بروتوكول جنيف يضمن السلام فقط في بحر المانش الانكليزي ويترك بقية العالم كله تحت رحمة الحوادث ، وان ضمان سلامة اوربا يقوم على اساس اتحاد عام بين الدول الاوربية [٣٥]،وجاء تصريح وزير الخارجية تشمبرلين في جلسة مجلس العموم البريطاني بتاريخ الرابع من اذار عام ١٩٢٥ متناغما للمخاوف البولونية اذ اكد عدم رغبة المانيا الاشتراك في مؤتمر نزع السلاح لانها لا ترغب في مؤتمر اساسه عصبة الامم [٣٦]، وشاطرت الحكومة الفرنسية حليفتها بولونيا المخاوف نفسها لذلك وضع رئيس الوزراء الفرنسي هريو بتاريخ الخامس من الشهر نفسه ، شروطا لعقد ميثاق الضمان بعد ان كلف لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي بصورة سرية بدراسة المقترحات الالمانية، جاء في مقدمتها عقد اتفاقية عسكرية بين الحكومتين البريطانية والفرنسية تكون مستقلة عن الميثاق وان تدخل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا مستقلة في حد ذاتها للدخول في ذلك الميثاق ، فضلا عن دخول المانيا عصبة الامم مع قبولها بجميع التعهدات المطلوبة منها،واجراء تعديل على الاقتراحات الالمانية لاسيما فيما كان يخص معاهدات التحكيم مع حليفتيها بولندا وجيكوسلوفاكيا [٣٧] .

ان دراسة الشروط الفرنسية لعقد ميثاق الضمان التي ذكرتها الصحف العراقية انما كان الهدف منه ضمان بقاء بريطانيا الى جانبها اثناء المفاوضات مع المانيا لتقوية جبهتها وزيادة اتصالها مع الدول الواقعة شرق المانيا لتطويق اية تحركات مشبوهة للاخيرة واخضاع المانيا لقرارات عصبة الامم التي كان لفرنسا الدور الرئيسي في صياغتها .

عقد وزير الخارجية تشمبرلين اجتماعا مع رئيس الوزراء الفرنسي هريو في دار السفارة البريطانية في باريس بتاريخ السادس من اذار عام ١٩٢٥ ، وتركز النقاش حول الاقتراحات الالمانية بشان ميثاق الضمان الدولي [٣٨] ، واكد تشمبرلين خلال الاجتماع رفض الحكومة البريطانية لبروتوكول جنيف الخاص بنزع وتحديد التسلح ، كما صرح رسميا

برفض ميثاق الضمان الثلاثي البريطاني الفرنسي البلجيكي ، وكان يرى ان حل مشكلة سلامة اوربا يكون في ميثاق خماسي ينعقد بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا والمانيا ، ويسجل ذلك الميثاق في عصبة الامم فتنضم اليه بولونيا وجيكو وسلوفاكيا ، في حين اكد هريو رئيس الوزراء الفرنسي خلال الاجتماع عدم كفاية الاقتراحات الالمانية لعقد ميثاق الضمان بسبب خطرها على الاراضي البولونية، كما اعرب عن الخطر الذي كان يهدد ايطاليا بعد انضمام النمسا الى المانيا لوجود مطامع للاخيرة في تريستا ، وخرج الطرفين بجملة من النقاط المتفق عليها جاء في مقدمتها وجوب دخول المانيا الى عصبة الامم بدون قيد او شرط قبل الشروع باية مفاوضات بشان ميثاق الضمان الدولي ، وعدم مساس الميثاق لبنود معاهدة فرساي لاسيما ما كان يتعلق منها باحتلال الراين الذي يجب ان يستمر لمدة عشرة سنوات ، وعقد مؤتمر للحلفاء لتحديد النقاط الواجب على المانيا اتباعها للجلاء عن منطقة كولونيا [٣٩]، ثم غادر وزير الخارجية البريطاني تشمبرلين الى جنيف لحضور اجتماع مجلس عصبة الامم الذي بدأ اعماله بتاريخ التاسع من اذار عام ١٩٢٥ ، وكانت اول مسالة تم مناقشتها هو دخول المانيا الى عصبة الامم ، لكن تمسك الاخيرة بشروط الدخول اجل النظر بالمسالة الى شهر ايلول المقبل ، ثم تمت مناقشة البروتوكول جنيف واعلنت الحكومة البريطانية بصورة رسمية عدم توقيعها على البروتوكول لاسباب التي ذكرت انفا ،كما اكد وزير الخارجية البريطاني تشمبرلين ان بروتوكول يمنع قيام اية دولة بالاستعدادات الحربية منذ نشوء النزاع بينها وبين جارتها الا حين اجراء المفاوضات لأجل حل النزاع سلميا مما يؤدي ذلك الى حدوث خلل في جيش الدولة المعتدى عليها اكثر من جيش الدولة المعتدية لان الاخيرة كانت مستعدة لاختيار الوقت المناسب للقتال من ناحية توزيع جيشها وتسليحه ، اما راي الحكومة الفرنسية والايطالية والبلجيكية ومندوبو امريكية الجنوبية كان مؤيدا لبروتوكول جنيف لانه حسب وجه نظرهم يوسع مهام عصبة الامم ، ونتيجة لاختلاف وجهات النظر قررت عصبة الامم تأجيل النظر فيه الى الجلسات القادمة [٤٠]، وعلى اثر ذلك علقت الصحف البريطانية على رفض بروتوكول جنيف ، اذ اكدت ان ترك البروتوكول يجعل الدول الاوربية تتجه الى سياسة احسن واحزم ، وانه يمكن ضمان السلام من خلال عقد اتفاقية بين فرنسا والمانيا تشترك فيها بريطانيا وايطاليا ، لاسيما ان المانيا لديها الرغبة الشديدة في اتفاقية كهذه مع تقديم حسن نيتها تجاه حدودها الشرقية [٤١].

ان رفض بروتوكول جنيف من قبل الحكومة البريطانية حفز الدول الاوربية لمناقشة الاقتراحات الالمانية بشكل اعمق وادق للوصول الى صيغة نهائية لميثاق الضمان الدولي يكون مقبولا لجميع الاطراف ، حتى ان المانيا نفسها بدأت بدراسة مستفيضة للميثاق ، اذ ناقش وزير خارجيتها سترسمان مع كبار الساسة الالمان شروط ميثاق الضمان الدولي بتاريخ الثالث عشر من اذار عام ١٩٢٥ ، واكد خلال الاجتماع انه لا يمكن ادخال اية تعديل على حدود المانيا الشرقية مع بولونيا وجيكو سلوفاكيا، غير ان الحكومة الالمانية تبقى متمسكة بحقوقها في تلك المناطق ، كما قام وزير الخارجية الالماني سترسمان بإرسال مذكرة في اليوم التالي الى سكرتارية عصبة الامم حول دخول المانيا العصبة بالشروط التي تم طرحها انفا ، وجاء رد عصبة الامم على المذكرة اعلاه بتاريخ السادس عشر من الشهر نفسه ، اذ اكدت فيه رغبتها بانضمام المانيا الى العصبة باسرع وقت ، وان تتمتع بالمساواة مع دول العصبة في الحقوق والعهود ، لكن الشروط الالمانية تحول دون ذلك ، كما اوضح الجواب النفقات المالية التي تترتب على المانيا في حالة دخولها العصبة بعد التنازل عن الشروط التي وضعتها[٤٢]، وفي اليوم نفسه اجتمع وزير الخارجية البريطاني تشمبرلين بعد عودته من جنيف مع رئيس الوزراء الفرنسي هريو في باريس ، ودار النقاش حول ميثاق الضمان الدولي وضرورة المضي فيه لضمان سلامة اوربا وبعد نهاية الاجتماع دعا تشمبرلين الجانب الفرنسي لزيارة لندن في سبيل اكمال المفاوضات ، و خرج الجانبان ببيان نص على " **ان الوزيرين واصلا تبادل آرائهما بخصوص المشاكل المختلفة المتعلقة بالسياسة الخارجية وخاصة مسألة السلامة ، وانهما عزما على السعي ودياً الى ايجاد حل تقبله انكلترا وفرنسا** " [٤٣]، ثم عقد اجتماعا اخر ضم وزير الخارجية البريطاني تشمبرلين ووزير الخارجية البلجيكي بنيس –Banis وتم اطلاع الاخير على ما دار خلال الاجتماع تشمبرلين وهريو حول مسالة الميثاق ، وقدم وزير الخارجية البلجيكي مشروعا لضمان السلام في اوربا ، اذ قسم المشروع البلجيكي دول اوربا الى قسمين الاول يضمن حدود المانيا الغربية ويتكون من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا مع اشتراك المانيا نفسها والقسم الثاني يضمن حدود المانيا الشرقية ويتكون من بولونيا وجيكوسلوفاكيا ورومانيا وجميع الدول الواقعة وسط اوربا وشرقها ، ويكون هذان القسمان متحدين احدهما مع الاخر تحت رعاية عصبة الامم ويؤلفان الولايات المتحدة الاوربية ومن الممكن ان تتحد اسبانيا مع القسم الاول [٤٤]، ثم طرح

المشروع البلجيكي على رئيس الوزراء الفرنسي هريو ووعد الجانبين البريطاني والفرنسي بدارسته [٤٥] ، وعلى اثر ذلك صرح وزير الخارجية الفرنسي بريان- Brian امام لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية في مجلس النواب الفرنسي بتاريخ الثامن عشر من اذار عام ١٩٢٥ عن سياسة حكومته تجاه ميثاق الضمان الدولي ، اذ اكد ان دخول المانيا في عصبة الامم هو ممكن ومرغوب فيه بشرط ان تقبل المانيا القيام بجميع الفروض والتعهدات التي تنجم عن دخولها العصبة وعلى وجوب المحافظة على الحالة الراهنة على الحدود ، لاسيما فيما كان يتعلق بالحدود الالمانية البولونية من اجل المضي لعقد ميثاق السلام [٤٦] .

ادلى وزير الخارجية البريطاني تشمبرلين خلال جلسة مجلس العموم البريطاني بتاريخ الرابع والعشرين من اذار عام ١٩٢٥ خطابا اكثر اعتدالا حول الاقتراحات الالمانية لتقريب وجهات النظر الدولية بشان ميثاق الضمان الدولي ، اذ اكد ان المانيا تسعى بإخلاص واستقامة لجعل حالة الامور احسن عما هو عليه وهي تأمل تقديم المساعدة في مساعيها ومستعدة للتفاهم السلمي مع فرنسا والاشتراك في ميثاق متبادل مع الدول ذوات المصالح في الراين ، كما انها ترغب بعقد معاهدات تحكيمية مع الدول الواقعة على حدودها الشرقية اذا كانت الاخيرة ترغب في ذلك ، وفي الوقت نفسه اكد تشمبرلين التزام الحكومته بجميع تعهداتها تجاه دول العصبة وان ما يهمهااكثر الحدود الالمانية الفرنسية البلجيكية ، وان اهتمام فرنسا بمسالة سلامتها امر طبيعي وان لها الحق ويجب مساعدتها لذلك يجب ايجاد قاعدة لسياسة دولية يوافق ويشترك فيها الجميع [٤٧]، وعلى اثره رحبت الصحف الفرنسية بخطاب تشمبرلين واهمية الاقتراحات الالمانية في الوقت الراهن بشرط دخول المانيا عصبة الامم ليكون دليلا على حسن نيتها ، اما الصحف الوطنية الالمانية اكدت ان ميثاق السلامة سيبقى حبرا على ورق في نظر المعارضين الالمان وسببا في اسقاط وزير الخارجية سترسمان [٤٨]، وذكرت الصحف الالمانية الاخرى ان المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا من جهة والمانيا من جهة اخرى وان اجتماع وزراء الدول الحلفاء وممثلي بولونيا وجيكو سلوفاكيا ومساعي عصبة الامم كل ذلك يبحث في ميثاق السلامة والضمان الدولي ، وان الهدف المقصود هو عقد تحالف بين الحلفاء والمانيا للوقوف ضد البلشفية الروسية ، وهو السبب الحقيقي لسعي تشمبرلين لتعضيد مشروع الضمان الدولي ، واذا اسند دور ايقاف الخطر البلشفي الروسي الى المانيا فأنها لا تؤدي تلك المهمة الا بعد المطالبة بالأراضي التي

انتزعتها بولونيا منها في منطقة سيليزيا ، وان الحلفاء كانوا يميلون الى ذلك الامر الذي دفع الحكومة البولونية الى ارسال وزير خارجيتها سكرزيالسكي الى باريس ليتعرف على حقيقة نية الحلفاء وليدافع عن وجهة نظر بولونيا [٤٩]، وان السياسة البريطانية لأول مرة لا تدفع شعب ضد الاخر للوصول الى غايتها ، وسيكون عقد الضمان الذي وضعته حكومة لوثر قاعدة للمفاوضات المقبلة فالأفضل ان تجرى المناقشة في اقرب وقت ليكون احسن وسيلة لتبين المانيا انها لا تنوي ان تبقى اداة لاضطراب السلم في اوربا [٥٠]، وابدت الصحف البولونية ثنائها على خطاب تشمبرلين ، كون بلدها على اتصال مباشر بالاقتراحات الالمانية ، اذ اكدت ان المانيا اذا تنازلت عن طموحها في احداث تغيير في حدودها الغربية فأنها سوف تتخذ الموقف نفسه تجاه حدودها الشرقية مع بولونيا لكنها انتقدت دفاع تشمبرلين عن دخول المانيا في عصبة الامم بحقوق تامة [٥١]، وفي الوقت نفسه اذا قبلت المانيا الانضمام الى عصبة الامم وارتبطت بتعهداتها فسوف تضطر في حالة نشوب حرب بين بولونيا وروسيا السماح بمرور الجيوش الفرنسية عبر اراضيها لمساندة بولونيا لذلك يجب الجلاء عن كولونيا والراين بعد تنفيذ المانيا بنود معاهدة فرساي[٥٢].

يبدو ان الصحف الاجنبية لم يقتصر دورها على نقل اخبار المفاوضات والاقتراحات والتصريحات الاوربية حول عقد ميثاق الضمان فحسب وانما التأثير على سير تلك المفاوضات من خلال بيان راي العام الاوربي تجاه تلك المفاوضات فضلا عن رايها وتحليلها الشخصي وهذا ما نقلته الصحف العراقية مفصلا .

عقد رئيس الوزراء الفرنسي هريو اجتماعا مع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي بتاريخ الثلاثين من اذار عام ١٩٢٥ ، لمناقشة الاقتراحات الالمانية لميثاق الضمان الدولي ، اذ اكدت لجنة الشؤون الخارجية ان مجلس النواب الفرنسي لا يوقع على اية ميثاق الماني الا بعد قبول المانيا ميثاق عصبة الامم بدون قيد او شرط [٥٣]، ورد هريو على اللجنة بانه لا مانع في الشروع بمفاوضة حكومة برلين بشان الميثاق وانه متفق مع الحكومة البريطانية في ذلك الراي ، وعندما سالت لجنة الشؤون الخارجية هريو حول اعادة النظر في الحدود الشرقية وفي ضم النمسا الى المانيا حسب ما لوحت اليه المقترحات الالمانية اجاب هريو ان بولونيا وجيكو سلوفاكيا ستقفان على مجرى المباحثات بعد خروجها من الدور التمهيدي ، وصرح ان الحكومة البريطانية لا توافق على اعطاء ضمان عسكري

الا فيما يتعلق بحدود الراين فقط اي عندما تندلع الحرب على الحدود الشرقية لألمانيا فان بريطانيا لا تتدخل عسكريا [٥٤]، وجاء خطابي وزير الخارجية تشمبرلين في مجلس العموم البريطاني بتاريخ الاول و الثامن من نيسان عام ١٩٢٥متفقان مع وجهة نظر رئيس الوزراء الفرنسي ، اذ اكد ان الحكومة البريطانية مهتمة وراغبة جدا في ان تسفر المناقشات الاولية لميثاق الضمان الدولي في توطيد السلم الحقيقي في اوربا ، وان الحكومة البريطانية ستبذل كل ما في وسعها لضمان توقيعه ، وان مسالة اخلاء منطقة كولونيا لا علاقة لها بالمفاوضات الجارية بخصوص عقد الميثاق الخماسي وان الامور تسير بصورة مرضية [٥٥].

توقفت المفاوضات الاوربية حول ميثاق الضمان الدولي نتيجة الازمة الوزارية التي عاشتها فرنسا بسبب الضائقة المالية والضرائب الجديدة التي فرضت على الشعب الفرنسي ، والتي ادت الى استقالة هريو من رئاسة الوزراء وتولي المنصب من قبل بانليفيه – Banlifih بتاريخ السابع عشر من نيسان عام ١٩٢٥ [٥٦]، كما شهدت المانيا انتخابات رئاسية ، اذ صرح المارشال هندنبورغ– Hindenburg المرشح لرئاسة المانيا بتاريخ التاسع عشر من الشهر نفسه ، عن مدى اهتمامه بمسالة ميثاق السلامة الذي يضمن حدود فرنسا وبلجيكا ، واكد بان حدود المانيا الشرقية يجب تعديلها بواسطة المفاوضات ، وان المانيا في الوقت الراهن لا تستطيع الدفاع عن نفسها ضد اي دولة صغيرة مثل بولونيا وجيكو سلوفاكيا لامتلاكهم جيوش اعظم من الجيش الالماني وان اهم ما كان يشغل باله هو اعادة النفوذ الالماني في العالم [٥٧] ، ولم يبتعد منهاج الحكومة الفرنسية الجديدة الذي نشر بتاريخ الحادي والعشرين من نيسان ، عن الاهتمام بميثاق الضمان الدولي اذ اكد على وجوب صيانة سلامة فرنسا ، حتى ان الحكومة الفرنسية رفضت دعوة الرئيس الامريكي كولدج – Kudij لعقد مؤتمر لنزع السلاح ، اذ كلفت سفيرها في واشنطن دايشتر – Dayshtar بابلاغ وزير الخارجية الامريكي كيلوج –Kayluj بان اية تخفيض اخر في قواتها البرية والبحرية يهدد سلامتها وان لاسبيل لحفظ الامن في اوربا سوى انهاء المشاكل الفرنسية الالمانية وقد ايدتها في ذلك كل من بريطانيا واليابان [٥٨].

ان انتخاب المارشال هند نبورغ لرئاسة الجمهورية الالمانية بتاريخ السابع والعشرين من نيسان عام ١٩٢٥ اثار مخاوف الحلفاء من الحصول على دعم شعوبهم لتوقيع ميثاق الضمان الدولي كونه من المنادين بالقومية الالمانية واحد ابطال الحرب

العالمية الاولى ، على الرغم من تصريحاته المؤيدة لحل النزاعات بالطرق السلمية [٥٩] ، اذ اشارة الصحف الفرنسية ان انتخاب هند نبروغ سيحمل الحكومة الفرنسية على عدم الثقة بالمانيا بصورة كبيرة ، وانه سيصعب ضغطها على البرلمان الفرنسي للتقرب من المانيا ، وان التظاهرات التي شهدتها المانيا بعد انتخابه لا يستطيع اي اوربي الاعتقاد بوجود شعور سلمي لدى الالمان ، مما يدفع ذلك الى عدم اهتمام المانيا بمسالة عقد ميثاق الضمان الدولي [٦٠] ، وذكرت الصحف البولونية التأثير السيء لانتخاب هند نبورغ على الراي العام البولوني ، مطالبين الحلفاء باتخاذ التدابير اللازمة لضمان انفسهم تحسباً لأية هجوم الماني [٦١]، اما الصحف اليوغسلافية فكان يسودها التشاؤم اذ اكدت ان انتخابه ازدراء علني باوربا والعالم المتمدن وانه سيكون بداية لحملة المانية على تعديل المعاهدات وازالة جميع الموانع التي كانت تعترض سبيل المانيا التي اخذت تصبح الان مرة اخرى سيدة العالم ، وكان راي الصحف الانكليزية متناقضا مع راي رجال ساستها ، اذ اكدت ان اثارة هند نبورغ قضية المانيا مسؤوليتها عن الحرب العالمية الاولى وقبولها معاهدة فرساي سوف يثير عاصفة قوية في اوربا ، اما رجال ساستها فكانوا اقل توترا لانهم مؤمنين بان السياسة الخارجية الالمانية لا تتغير تجاه المفاوضات بشان ميثاق الضمان الدولي ، كما كان يدعي عكس ذلك الفرنسيين ، على الرغم من ان وزير الخارجية تشمبرلين صرح في مجلس العموم البريطاني بتاريخ التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٢٥ ، بان مفاوضات ميثاق الضمان الدولي لم تحرز اي تقدم بسبب اوضاع فرنسا والمانيا الاخيرة [٦٢].

استانفت المفاوضات بين دول الحلفاء حول الاقتراحات الالمانية لاسيما بعد انتهاء الازمة الوزارية في بلجيكا بانتخاب ديغيفر – Dighifir رئيسا للوزراء بتاريخ الثالث عشر من ايار عام ١٩٢٥ [٦٣] ، اذ ارسلت وزارة الخارجية البريطانية في اليوم نفسه اقتراحا الى الحكومة الفرنسية تضمن عقد الحلفاء مؤتمرا لهم بحضور المانيا قبل حل مسالة نزع السلاح وميثاق الضمان الدولي ، واخلاء منطقة كولونيا لتقريب وجهات النظر ، الا ان الحكومة الفرنسية رفضت ذلك ، لان المحافل السياسية الفرنسية رفضت المساومة مع الالمان [٦٤]، بل اكدت وجوب الحصول على ضمانات اضافية من المانيا لتوطيد السلم بشرط عدم تأثر المعاهدات والمواثيق الدولية وحقوق دول اوربا الوسطى بولونيا وجيكوسلوفاكيا [٦٥] ، وعلى اثر ذلك ارسلت الحكومة الفرنسية مذكرة رسمية الى الحكومة الالمانية جوابا

على الاقتراحات الالمانية لعقد ميثاق الضمان الدولي ونسختين منها الى الحكومتين البريطانية والبلجيكية بتاريخ الثامن عشر من ايار لفتح باب المفاوضات ، اذ اقترحت عقد ميثاق سلامة بين المانيا من جهة وفرنسا وبلجيكا من جهة اخرى مع تأييد انكلترا وايطاليا لهما وان يشمل ذلك الميثاق حدود المانية الغربية ، وان فرنسا لن تسمح بإلغاء تعهداتها مع بولونيا وجيكو سلوفاكيا ولا المساومة بخصوص حدود المانيا الشرقية وان تصبح المانيا عضوا في عصبة الامم دون قيد او شرط قبل الشروع بأية مفاوضات ، مع احترام الحدود التي انشاتها المعاهدات [٦٦]، وجاء تصريح وزير الخارجية الالماني ستريسمان في جلسة مجلس الريشتاغ الالماني في اليوم نفسه متناغما مع المذكرة الفرنسية عندما ذكر ان المانيا لها الحق ايضا في طلب حماية حدودها من جارتها القوية من خلال عقد ميثاق الضمان الدولي وليس لها غاية او رغبة في تغيير حدودها الشرقية بالقوة العسكرية [٦٧] ، في حين صرح رئيس الوزراء الايطالي موسوليني – Musulini اثناء جلسة مجلس الشيوخ الايطالي بتاريخ العشرين من ايار عام ١٩٢٥ انه لا يمكن ان يكون هناك ميثاق ضمان ثلاثي بل يكون على الاقل خماسيا ، وان تعقد تلك المواثيق تحت قبة عصبة الامم عندما تكون المانيا احد اعضائها [٦٨] ، اما موقف الحكومة البريطانية فأصدرت بيانا في اليوم نفسه ، اكدت فيه انها ستنظر عما قريب في المذكرة الفرنسية [٦٩] .

بدأت المانيا تبعث رسائل اطمئنان للدول الحلفاء لاسيما بعد توقيعها على اتفاقية عدم استخدام الغازات السامة في الحروب بتاريخ الرابع والعشرين من ايار عام ١٩٢٥ ، وعلى اثر ذلك ارسلت الحكومة الفرنسية مذكرة الى الحكومة البريطانية بتاريخ الخامس والعشرين من ايار عام ١٩٢٥، اوضحت فيها رغبتها بضمان بريطانيا لحدود المانيا الشرقية كما هو الحال بالنسبة لحدودها الغربية [٧٠]، لكنها رفضت ذلك مؤكدةً التزامها بإعطاء الضمان فقط للحدود الغربية اي منطقة الراين ، وبعد مباحثات اتفق الطرفان بتاريخ التاسع والعشرين من الشهر نفسه على ان الحكومة البريطانية تضمن الحدود الغربية لالمانيا وانها على استعداد لضمان عدم تجزئة حدود الراين [٧١]، كما اكدت التزامها بتعهداتها لعصبة الامم ، لكنها لا تتدخل عسكريا في حالة حدوث عدوان على الدول الواقعة على حدود المانية الشرقية واعطت الضوء الاخضر لفرنسا في حالة تعرض حليفتيها بولونيا وجيكو سلوفاكيا لاي اعتداء خارجي سواء كان من المانيا او غيرها ان تخترق جيوشها الاراضي الالمانية

لنجدتهم ، واتفق الجانبان ايضا على عدم اتخاذ ميثاق الضمان الدولي ذريعة لإعادة النظر في معاهدة فرساي [٧٢]، ولدفع المانيا نحو المفاوضات بشان ميثاق الضمان سلم الحلفاء مذكرة لرئيس وزراء المانيا لوثر عن طريق داسبرنون السفير البريطاني في برلين بتاريخ الرابع من حزيران عام ١٩٢٥، اثنوا فيها على التقدم الالماني في دفع تعويضات الحرب ، مطالبين ببذل جهود اكبر في نزع السلاح ليتم جلاء قوات الحلفاء عن كولونيا [٧٣] .

سافر رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلين الى جنيف بتاريخ السادس من حزيران عام ١٩٢٥ لحضور جلسات عصبة الامم التي افتتحت بتاريخ السابع من حزيران من العام نفسه ، واجتمع هناك مع وزير الخارجية الفرنسي بريان ودار النقاش حول ميثاق الضمان الدولي وما تم الاتفاق عليه انفا بتاريخ الثامن من الشهر نفسه [٧٤]، وقرر الطرفان ارسال الجواب الفرنسي على الاقتراحات الالمانية مصحوبة بموافقة بريطانيا الصريحة عليه مع اضافة فقرة ان بريطانيا لا تحمي فرنسا من الاعتداء الالماني فقط وانما تحمي المانيا من الاعتداء الفرنسي [٧٥] ، فضلا عن عدم قبول المانيا في عصبة الامم مالم توقع على ميثاق الضمان الدولي [٧٦]، وعلى اثر ذلك صرح رئيس الوزراء البريطاني بلدوين Balidawin– في جلسة مجلس العموم البريطاني بتاريخ العاشر من حزيران عام ١٩٢٥ ان بريطانيا وفرنسا اتفقتا على مبادئ الميثاق الدولي ، ويأمل بقبول بلجيكا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية للاندماج فيه [٧٧]، وبعد المشاورات مع الاطراف الثلاثة الاخيرة ، رفضت الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ الثاني عشر من الشهر نفسه ميثاق الضمان الدولي وانها غير مسؤولة عنه بأية وجه ، في حين وافقت الحكومة البلجيكية على مذكرة الرد الفرنسي في اليوم التالي [٧٨].

قدمت الحكومة الفرنسية بتاريخ السادس عشر من حزيران عام ١٩٢٥ ردها بصورة رسمية الى الحكومة الالمانية حول اقتراحاتها المتعلقة بميثاق الضمان الدولي [٧٩] ، وفي اليوم التالي ابدت الحكومة الايطالية موافقتها المبدئية عليها بتاريخ السابع عشر من الشهر نفسه [٨٠] ، كما اصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الابيض الخاص بالرد الفرنسي على المقترحات الالمانية بتاريخ التاسع عشر من الشهر نفسه ، الذي اكد ان الاتفاق امر ممكن الحصول عليه اذا اصبحت المانيا عضوا في عصبة الامم ، وان ميثاق الصيانة لا

يمس معاهدة فرساي وان الاقتراحات الالمانية لم تذكر بلجيكا وانما الرد الفرنسي جعلها من الحكومات ذات الشأن في منطقة الراين اي الحدود الغربية الالمانية ، وان مبدا التحكيم يمكن ان يعمم على جميع الاطراف التي لها علاقة بميثاق الضمان الدولي ، كذلك اعربت فرنسا عن ترحيبها بمشاركة الولايات المتحدة الامريكية في الميثاق اذا رغبت ذلك ، كما اكد الكتاب الابيض ان فرنسا يسرها ان يصلها الرد الالماني لفتح باب المفاوضات [٨١]، ولتحفيز الحكومة الالمانية للمضي قدما بمفاوضات ميثاق الضمان الدولي ، اخبر داسبرنون السفير البريطاني في برلين وزير الخارجية الالماني سترسمان بتاريخ الحادي والعشرين من حزيران ، ان الحكومة البريطانية تعلق امال كبيرة على الاقتراحات الواردة في المذكرة الفرنسية وانها افضل فرصة للشروع في مفاوضات بين المانيا والحلفاء [٨٢]، كما اعلنت فرنسا بتاريخ الثالث والعشرين من الشهر نفسه ، الشروع باخلاء جيوشها منطقة الروهر الالمانية بسبب التزام المانيا بدفع تعويضات الحلفاء [٨٣] ، فضلا عن الخطاب الذي صرح فيه وزير الخارجية البريطاني تشمبرلين في مجلس العموم البريطاني بتاريخ الرابع والعشرين من الشهر نفسه ، حول اهمية ميثاق الضمان للسلم الدولي سوآءا اكانت تلك الدولة قوية ام ضعيفة ، وكونه مضاد لسياسة الانفراد وعدم المبالاة بكل ما من شانه ان يسبب الحرب [٨٤]، وعلى اثر ذلك قررت الحكومة الالمانية بتاريخ السابع والعشرين من الشهر نفسه ، البحث في نقاط المذكرة الفرنسية الخاصة بميثاق الضمان وجعلها امرا نهائيا يجب ان ينجز على الفور،وانها ترحب بكل بحث يرمي الى ضمان فعلي للسلم الحقيقي [٨٥].

قررت الحكومة الالمانية ارسال جوابها الى الحكومة الفرنسية بتاريخ الخامس عشر من تموز عام ١٩٢٥ على المذكرة الرد الفرنسي حول الاقتراحات الالمانية بشان ميثاق الضمان الدولي ، والذي تضمن عدم اقتراح اي تعديل على المعاهدات السابقة ، وان دخول المانيا لعصبة الامم مرتبط بالمفاوضات وليس بشرط تنفيذ المادة السادسة عشر من ميثاقها التي سمحت باستخدام اراضي دول الاعضاء من قبل جيوشها لنجدت اي عضو من اعتداء دولة اخرى ، فضلا عن تقديم الدعم المادي والعسكري لانها مجردة اصلا من السلاح [٨٦] ، وان اصرار الحلفاء على توقيع المانيا معاهدات التحكيم مع دول المجاورة لها على الرغم من ارتباطها بهم بمعاهدة فرساي وغيرها امر يبعث الريبة لذا تطلب ذلك ان يقدم ايضاحا قبل ان يعقد ميثاق الضمان الدولي وختم الجواب ان تجريد المانيا من السلاح

سيجعلها عرضة لمخاطر لا حد لها وستكون في المعارك التي يستعمل فيها السلاح من دول الدرجة الثالثة [٨٧]، وسلم الجواب الالماني بصورة رسمية الى الحكومة الفرنسية بتاريخ العشرين من تموز عام ١٩٢٥ ، اذ ابدت الاخيرة ترحيبها فيه ووعدت بدراسته بشكل جدي [٨٨]، كما ابدى رئيس الوزراء البريطاني بلدوين ارتياحه للجواب الالماني بتاريخ الخامس و العشرين من الشهر نفسه ، مصرحا عن رغبة اكثرية الشعب الالماني في دوام المفاوضات بقصد الوصول الى سلم دائم في اوربا [٨٩] .

ارسل وزير الخارجية البلجيكي فندرفلد–Fndrfld مذكرة الى كل من وزارتي الخارجية الفرنسية والبريطانية بتاريخ الاول من اب عام ١٩٢٥ ، بعد ان اخذت المفاوضات الفرنسية البريطانية البلجيكية تدخل في التفاصيل الدقيقة المتعلقة بمؤتمر ميثاق الضمان الدولي ، اوضح فيها ان المانيا حسب معاهدة فرساي لها الحق بتعديلها بعد تنفيذ جميع التزاماتها في المستقبل لذلك اعتذر في الوقت الراهن اجراء اية تعديل او تنقيح عليها اثناء المفاوضات الجارية بين الاطراف الثلاثة بشان ميثاق الضمان الدولي [٩٠] ، وبعد رسائل التطمين التي لوحت لها فرنسا وبريطانيا اثناء المفاوضات مع بلجيكا بعدم مساس بنود معاهدة فرساي حدد بصورة مبدئية الاطراف الثلاثة الثالث من الشهر نفسه ، موعدا لانعقاد مؤتمر ميثاق الضمان الدولي بعد جلسات عصبة الامم في شهر ايلول القادم [٩١] ، ثم عقد عقد اجتماعا ضم كل من وزير الخارجية الفرنسي بريان ووزير الخارجية البريطاني تشمبرلين في لندن بتاريخ الحادي عشر من اب ، مع عدد من الخبراء القانونيين لكلا الجانبين من اجل وضع الصيغة النهائية للمذكرة الفرنسية التي تم ارسالها الى المانيا بتاريخ الرابع عشر من الشهر نفسه ، حول ميثاق الضمان الدولي [٩٢] ، وكان مضمونها اذا رغبت المانيا بدخول عصبة الامم بدون قيد او شرط فانه يكون وقتيا ولا يصبح عضويتها دائمة الا بعد انجازها لكافة تعهداتها الخاصة بنزع السلاح ، وان اي عمل عدائي تقوم به المانيا تجاه فرنسا فان الرد يأتي من قبل بريطانيا او اللجوء الى عصبة الامم وعد ذلك تعديل طفيف للمادة الرابعة والاربعين من معاهدة فرساي التي تسمح لفرنسا بالرد الفوري في حالة قيام اي اعتداء الماني على حدودها [٩٣] ، كما وجهت دعوة للحكومة الالمانية بارسال خبرائها القانونين الى لندن للتفاوض مع خبراء دول الحلفاء لوضع الصيغة القانونية لميثاق الضمان والاتفاق على برنامج المؤتمر وموعد ومكان انعقاده ، فضلا عن توجيه الدعوة الى

كل من بولونيا وجيكوسلوفاكيا للمشاركة فيه ، لاسيما ما تعلق منها بمناقشة حدود المانية الشرقية واوضحت المذكرة هدف الحلفاء من عقد مواثيق التحكيم بين المانيا و الدول المجاورة لها والذي اظهرت المانيا تحفظها عليه سابقا هو ان يجعلوا الالتجاء الى القوة من جديد في حل المنازعات امرا مستحيلا ، وبذلك يصبح التحكيم الاجباري شرطا لا غنى عنه في الميثاق ، وختمت الحكومة الفرنسية مذكرتها بعدم وجود فائدة من استمرار ارسال المذكرات ، وانها تدعوا المانيا الى الدخول في مفاوضات بحسن النية و الظن ، وانها ستنتهي بعقد ميثاق ثابت ، كما رافق المذكرة تأييد من بريطانيا لها [٩٤] .

اصبح التقارب الفرنسي البريطاني الألماني اكثر لعقد ميثاق الضمان الدولي ، اذ تم عقد معاهدة ثنائية بين المانيا وفرنسا بتاريخ السابع عشر من اب عام ١٩٢٥ ، نصت على بقاء الحدود الفرنسية الالمانية على ما كانت عليه منذ عام ١٨٧١ اي جعل نهر الراين هو الحد الفاصل ، كما اصدرت الحكومة البريطانية قرارا بتاريخ الثاني والعشرين من اب عام ١٩٢٥ سمح بإقامة الرعايا الالمان في المستعمرات البريطانية ، فضلا عن جلاء القوات الفرنسية والبلجيكية عن المدن الالمانية (دسلدورف ودويزيريج ويوهرورت) بتاريخ السابع والعشرين من الشهر نفسه ، وعقد اجتماعا وزاريا في المانيا لدراسة المذكرة الفرنسية وفي اليوم نفسه [٩٥] ، وبتاريخ الثامن والعشرين من اب عام ١٩٢٥ ، ارسلت الحكومة الالمانية موافقتها على الدعوة الفرنسية بأرسال خبرائها القانونيين الى لندن لصياغة الجوانب القانونية الفنية لمؤتمر ميثاق الضمان الدولي [٩٦]،التي تم انجازها بتاريخ السابع من ايلول عام ١٩٢٥، اذ قرر الخبراء القانونين بصورة مبدئية مكان عقد المؤتمر في مدينة لوكارنو السويسرية [٩٧]، كما قسموا المفاوضات التي ستجري خلال جلسات المؤتمر الى قسمين الاول يتعلق بميثاق ضمان حدود المانيا الغربية وتشترك فيها كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وبلجيكا وايطاليا ، والقسم الثاني بميثاق ضمان حدود المانيا الشرقية وتشترك فيه الدول الخمسة انفة الذكر وكل من بولونيا وجيكوسلوفاكيا [٩٨].

ارسلت الحكومة الفرنسية دعوة رسمية الى الحكومة الالمانية بتاريخ الخامس عشر من ايلول عام ١٩٢٥ للاشتراك في مؤتمر ميثاق الضمان الدولي الذي ضم كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وايطاليا وبولونيا وجيكوسلوفاكيا [٩٩] ، وبتاريخ الثامن عشر من الشهر نفسه عقد اجتماع ضم كل من وزير الخارجية الفرنسي بريان والسفير الالماني في

باريس هونش وتم الاتفاق بين الطرفين على عقد المؤتمر اعلاه في مدينة لوكارنوا السويسرية بتاريخ الخامس من شهر تشرين الاول المقبل ، واقرت الحكومة الالمانية الاتفاق اعلاه بتاريخ التاسع والعشرين من ايلول عام ١٩٢٥ [١٠٠] .

ثانيا : الوفود المشاركة في المؤتمر والموقف الدولي منه

اختلف موقف الدول سواءا اكانت مشاركة ام غير مشاركة في مؤتمر لوكارنوا ، فموقف الولايات المتحدة كان ايجابيا من عقد المؤتمر على الرغم من رفضها دعوة الاشتراك فيه منذ مفاوضاته التمهيدية ، اذ صرح رئيس الولايات المتحدة الامريكية كوليدج بتاريخ الرابع من تموز عام ١٩٢٥ ، قائلا "**ان امريكا تؤيد ميثاق الضمان الدولي تاييدا ادبيا لتوطيد السلم في اوربا وانه لايمكن لامريكا في غير تلك الحالة من الاستمرار على مد يد المساعدة للعالم القدم والاشتراك معه** " [١٠١]، اما موقف الحكومة الايطالية فعبر عنه تصريح رئيس الوزراء الايطالي موسوليني بتاريخ التاسع والعشرين من اب عام ١٩٢٥ ، عندما ذكر ان حل المشاكل الفرنسية الالمانية ضروري جدا لحفظ السلام في اوربا ، وان اية معاهدة يوقع عليها وزيري خارجية فرنسا والمانيا افضل من المعاهدات التي يوقعها وزراء بريطانيا وفرنسا او اية دولة اوربية اخرى ، فضلا عن ذلك ان هدف ايطاليا من المؤتمر هو منع قيام الوحدة الالمانية النمساوية ، لان ذلك يؤدي الى تقوية المانيا في اوربا الوسطى [١٠٢] ، لذلك اعلنت الحكومة الايطالية على تلبية دعوة حضور المؤتمر بوفد يرأسه سالوجا– Salujana وكيل وزير الخارجية الايطالي بتاريخ الثالث عشر من ايلول عام ١٩٢٥ [١٠٣]، في حين كان موقف الحكومة السوفيتية سلبيا على الرغم من عدم توجيه دعوة المشاركة لها ، اذ اكدت ان الحالة السيئة في اوربا انما جاء من عداوة بريطانيا للسوفيت ، وان هدف بريطانيا من عقد مؤتمر ميثاق الضمان الدولي هو جزء من خطتها لمناهضة مصالح السوفيت في اوربا والعالم ، كما اكد وزير الخارجية السوفيتي تروتسكي – Trwtski في حديث له للصحافة بتاريخ التاسع والعشرين من ايلول عام ١٩٢٥ ان اكبر خطر على السوفيت هي بريطانيا لمحاولتها تأليب دول الجوار ضدنا لاسيما المانيا [١٠٤]، وكان الموقف الالماني منقسما الى قسمين فالحكومة الالمانية تسعى من خلال اشتراكها في المؤتمر الى اخراج المانيا من عزلتها من طريق انهاء قضية اتهام المانيا بجريمة الحرب العالمية الاولى وجلاء جيوش الحلفاء عن اراضيها ، وضمان بقاء تسليح جيوشها وعدم

مهاجمة الفرنسيين لها ودخول عصبة الامم بشروط مناسبة منها الحصول على عضوية دائمة في مجلس العصبة واسترداد قسم من مستعمراتها بعد الغاء الانتداب عليها ، والاعتراف باللغة الالمانية لغة رسمية في العصبة اسوة باللغتين الفرنسية والانكليزية [١٠٥] ، اما راي الاحزاب السياسية لاسيما الحزب الوطني الالماني والصحف الالمانية الوطنية والمتطرفين الالمان فكان موقفهم ضد المؤتمر لانه بنظرهم يكرس معاهدة فرساي ويفرض على المانيا قيود جديدة ، حتى وصل الامر الى تهديد رئيس الجمهورية الالمانية هندنبورغ والوفد الالماني الذي سيشارك في المؤتمر برئاسة رئيس الوزراء لوثر ووزير الخارجية سترسمان بالاغتيال قبل مغادرته المانيا لذلك اتخذت اجراءات امنية صارمة في محطة قطار برلين عند مغادرة الوفد الالماني الى لوكارنوا بتاريخ الثالث من تشرين الاول عام ١٩٢٥ [١٠٦] ، وعبر رئيس الوزراء الفرنسي بونليفيه عن راي حكومته في مؤتمر ميثاق الضمان الدولي في اليوم نفسه ، بان اعقد المشاكل انذاك في اوربا هي مشكلة التوفيق بين فرنسا والمانيا ، فاذا زال سوء التفاهم بين هذين الشعبين وامن وتعاضد كلاهما على احلال الامن العام كان ذلك غاية ما تتمناه فرنسا وما تسعى الية ، لكن هدف فرنسا الاساسي هو ضمان تفوقها في الراين وفي الوقت نفسه المحافظة على حليفتيها بولونيا وجيكو سلوفاكيا من اي اعتداء الماني للحيلولة دون توسع الالمان في اوربا الوسطى والشرقية ، مع الحفاظ على بنود معاهدة فرساي ، لذك شكلت وفدا برئاسة وزير الخارجية الفرنسي بريان للمشاركة في جلسات المؤتمر [١٠٧]، اما الوفد البريطاني الذي كان من المقرر ان يشارك في مؤتمر ميثاق الضمان الدولي برئاسة وزير الخارجية تشمبرلين الذي غادر لندن في التاريخ نفسه باتجاه مدينة لوكارنو السويسرية ، حيث كان هدف حكومته من المشاركة في المؤتمر هو خلق حالة من التوازن الدولي بين المانيا وفرنسا ومنع لجوء الاطراف المشاركة في المؤتمر الى قوة السلاح في حل المشاكل مع الحفاظ على التزام المانيا بتطبيق بنود معاهدة فرساي وايقاف المد السوفيتي في أوربا [١٠٨]، وكان هدف بولونيامن المشاركة في مؤتمر برئاسة وزير خارجيتها واسكرزيانسكي ، وجيكوسلوفاكيا بوفدها الذي كان برئاسة وزير خارجيتها بنيس وبلجيكا ووفدها الذي يراسه وزير الخارجية البلجيكي فندرفلد متناغما مع اهداف الحكومتين الفرنسية والبريطانية [١٠٩] .

ان التعرف على اسماء الوفود الدولية رفيعة المستوى المشاركة في المؤتمر انما يدل على اهميته بالنسبة للقارة الاوربية والعالم وان اختلاف اهداف انما جاء بسبب اختلاف المصالح

الشخصية التي تسعى الى تحقيقها تلك الدول وهذا ما اوضحته الصحف العراقية من خلال المقالات التي نشرتها في اعدادها اليومية .

ثالثا : اعمال مؤتمر ميثاق الضمان الدولي ومقرراته :

افتتح مؤتمر ميثاق الضمان الدولي جلسته الاولى بتاريخ الخامس من تشرين الاول عام ١٩٢٥ في مدينة لوكارنوا السويسرية بخطاب وزير الخارجية البريطاني تشمبرلين قائلا فيه " **ان هذا المؤتمر يختلف عن المؤتمرات التي اجتمعت فيها المانيا بدول الحلفاء فأن في هذا المؤتمر لم يات احد ليفرض شروطا ويطلب الطلبات وانما اتوا جميعا ممثلين اما حرة متساوية ليبحثوا في حلول المشاكل ولا ينظروا الى الماضي** " [١١٠] ، وحضرت تلك الجلسة وفود كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا والمانيا ، وقرر المجتمعون الدخول في صلب المفاوضات مباشرة وعدم افشاء اية معلومات عن المفاوضات من قبل اعضاء الوفود الى الصحافة العالمية وانما يصدر بين الحين والاخر بلاغات رسمية عن المؤتمر ، كما تم الاتفاق على اجراء محادثات غير رسمية بين الوفود لتقريب وجهات النظر ، وعرض اية مشكلة تواجه المؤتمرين على قانوني الوفود للوصول الى صيغة توافقية ومن ثم تعرض على طاولة المفاوضات [١١١]، ثم عقدت الجلسة الثانية بحضور الوفود الخمسة اعلاه بتاريخ السادس من تشرين الاول عام ١٩٢٥ وتمت مناقشة الامور التي كانت تتعلق بحدود المانيا الغربية مع فرنسا وبلجيكا، وكانت المفاوضات يسودها تفاهم كبير نظرا لاعتراف الجميع لاسيما المانيا ببنود معاهدة فرساي التي تخص تلك الحدود ، وان انسحاب قوات الحلفاء من منطقة كولونيا وتخفيف احتلالها للراين مقترن بالتزام المانيا بنزع سلاحها ، كما اعلنت بريطانيا ضمانها لمنطقة الراين من وجهتين اي الدفاع عن المانيا اذا هاجمتها فرنسا والدفاع عن فرنسا اذا هوجمت من قبل المانيا مما سهل الاتفاق بين الاطراف المتفاوضة ، وقرر المجتمعون احالة صياغة بنود ما تعلق بميثاق ضمان الحدود الغربية الى قانوني الوفود للبت فيها ومن ثم عرضها على المؤتمرين [١١٢] ، الا ان المشكلة التي واجهت المؤتمرين هو تسرب معلومات عن مفاوضات المؤتمر الى الصحف الايطالية مما ادى الى عقد اجتماع بين وكيل وزير الخارجية الايطالي سالوجا ومسؤولي تلك الصحف بتاريخ السابع من تشرين الاول عام ١٩٢٥ واتفق الجانبان على عدم نشر اية معلومة عن جلسات المؤتمر الا عن طريق البلاغات الرسمية للمؤتمر [١١٣].

عقد اجتماع ثنائي ضم كل من وزير الخارجية الالماني سترسمان ووزير الخارجية البريطاني تشمبرلين بتاريخ السابع من تشرين الاول من العام نفسه في لوكارنوا وتداول الطرفان في مواضيع المؤتمر ، وجدد تشمبرلين ضمانات بريطانيا لمخرجات المؤتمر ، وانتهى الاجتماع بخروج وزير الخارجية الالماني بارتياح تام ، ثم عقد اجتماع ثنائي اخر في اليوم نفسه ضم رئيس الوزراء الالماني لوثر ووزير الخارجية الفرنسي بريان ودار النقاش حول دخول المانيا عصبة الامم لاسيما المادة السادسة عشر من ميثاقها ، ووعدت فرنسا بالوقوف الى جانب المانيا من خلال ابداء عصبة الامم بعض التساهل حول تطبيق تلك المادة على المانيا عند الدخول اليها [١١٤]، كما اكد بريان تخلي فرنسا لضمان مشروع معاهدات التحكيم بين المانيا وجارتيها الشرقية بولونيا وجيكوسلوفاكيا من جهة واحدة وانما جعل مسالة ضمان تشمل المانيا ايضا من اية اعتداء بولوني او جيكوسلوفاكي ، وختم بريان الاجتماع قائلا " **نحن مستعدون لان نتناقش في اي اقتراح يعرض علينا في ما يتعلق بالنص او القاعدة ولكن هناك مبدا واحد الذي لا نستطيع النقاش فيه هو الاخلاص لتحالفنا مع بولونيا وجيكوسلوفاكيا** " [١١٥]، ودفع الجانب الفرنسي الى تقديم التسهيلات بسبب وصول انباء الى لوكارنوا عن توقيع المعاهدة التجارية بين السوفيت والمانيا في اليوم نفسه ، مما اثار مخاوف من تاثير السوفيت على مجريات المؤتمر ودفع الالمان للتعصب اكثر فيما يخص مفاوضات الحدود الالمانية الشرقية [١١٦].

استأنف المؤتمر جلساته بتاريخ الثامن من تشرين الاول عام ١٩٢٥ ، بحضور وفود كل من بريطانيا والمانيا وبلجيكا وفرنسا وايطاليا وجرى طرح مسالة حدود المانيا الشرقية وضمانات التحكيم بينها وبين جارتيها بولونيا وجيكوسلوفاكيا ، وتقرر تأجيل الجلسة الى العاشر من الشهر نفسه ، لإعطاء فرصة لأشراك وفدي بولونيا وجيكوسلوفاكيا لاول مرة بالمناقشات الخاصة بحدود المانيا الشرقية [١١٧] ، وفعلا عقدت الجلسة في اليوم اعلاه ، وبعد ان قدمت الضمانات الفرنسية لمعاهدات التحكيم الالمانية البولونية الجيكوسلوفاكية وافق اعضاء وفود المؤتمر على ميثاق الضمان لمعاهدات التحكيم للحدود الشرقية بصورة مبدئية على ان يتم تحويلها الى القانوني الوفود لوضع الصياغة القانونية النهائية لها [١١٨]، ولم يبقى على طاولة المفاوضات سوى مناقشة مسالة دخول المانيا الى عصبة الامم ، اذ تمت مناقشة ذلك في جلسة الثاني عشر من الشهر نفسه ، وبعد المفاوضات بين الوفود

السبعة تقرر تأجيل الجلسة الى اليوم التالي وصدر البلاغ الاتي " **ان المؤتمر تابع مناقشاته بصورة عامة حول المسائل المتعلقة باشتراك غير اعضاء العصبة في التوقيع على ميثاق الصيانة وقد طلب الوفد الالماني ايضاحات اضافية فادى ذلك الى تبادل الاراء تبادلا كان من نتيجته نجاح اعمال المؤتمر في حل بعض المشاكل حلا مرضيا** " [١١٩]، وعقدت الجلسة في صباح اليوم اعلاه ، وبعد ان ابدت كل من فرنسا وبلجيكا وبريطانيا تساهلا تجاه المانيا نحو الزامها بالمادة السادسة عشر والسابعة عشر من ميثاق العصبة التي تسمح للعصبة بمطالبة اعضائها بمعاقبة الدولة المعتدية وتقديم المساعدات المالية والعسكرية للدولة المعتدى عليها ، والسماح لجيوش اعضاء العصبة باختراق اراضي الاعضاء لنجدة الدولة المعتدى عليها ، اي اعطاء المانيا استثناءات حول تطبيق تلك المادتين حسب امكانياتها او وضعها الدولي في حالة دخولها عصبة الامم ، وافق الوفد الالماني بصورة مبدئية على ذلك [١٢٠] ، ثم قرر ارسال احد اعضائه كبنر–Kabar الى المانيا في اليوم نفسه ، لاطلاع الحكومة المانية على ما تم مناقشته طيلة جلسات المؤتمر السابقة ، وفعلا اجتمع كبنر مع مجلس الوزراء الالماني وبحضور رئيس الجمهورية هندنبورغ بتاريخ الرابع عشر من تشرين الاول من العام نفسه لمناقشة ذلك [١٢١] ، وقرر المجتمعون الموافقة على ما نتجت عنه مفاوضات لوكارنو ، وعلى اثر ذلك ارسل رئيس الجمهورية الالمانية هندنبورغ برقية في اليوم التالي الى اعضاء الوفد الالماني في لوكارنوا يخولهم فيها التوقيع على بنود ميثاق الضمان الدولي [١٢٢] ، ولاظهار الحلفاء حسن نية تجاه المانيا سحبت اخر كتيبة فرنسية من منطقة الروهر بتاريخ الخامس عشر من تشرين الاول عام ١٩٢٥[١٢٣]

اجتمعت الوفود السبعة لمؤتمر ميثاق الضمان الدولي في جلسته الختامية بتاريخ السادس عشر من تشرين الاول من العام نفسه ، وجرى التوقيع بصورة مبدئية على الميثاق اعلاه المكون من معاهدة ضمان واربعة اتفاقيات تحكيم الاولى بين المانيا وفرنسا والثانية بين المانيا وبولونيا والثالثة بين المانيا وجيكوسلوفاكيا والرابعة بين المانيا وبلجيكا ، على ان يتم التوقيع النهائي للوفود السبعة بعد مصادقة برلمانات دولهم على بنود ميثاق الضمان الدولي [١٢٤] ، الذي نصت مادته الاولى " ان الدول المتعاقدة تضمن بالاشتراك فيما بينها وبانفراد كل منهما عن الاخرى بالطريقة المنصوص عليها في المواد التالية صيانة حالة الاراضي الراهنة الناشئة من الحدود بين المانيا وبلجيكا وبين المانيا وفرنسا وحصانة الحدود

المذكورة كما عينتها المعاهدة التي عقدت في فرساي في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٩ او كما عينت بالاستناد على هذه المعاهدة وكذلك مراعاة احكام المادتين ٤٢و٤٣ من المعاهدة المذكورة المتعلقة بالمنطقة المجردة من السلاح " [١٢٥]،وجاء في المادة الثانية " تتعهد كل من المانيا وبلجيكا والمانيا وفرنسا بان لا تهاجم احدهما الاخرى او ان تدخل بلادها في اي حال ولا تلجأ احدها لمحاربة الاخرى على ان هذا الشرط لا يعمل به في حالة استعمال حق الدفاع المشروع اي مقاومة خرق التعهد المذكور في الفقرة السابقة او مقاومة خرق واضح للمادتين ٤٢و٤٣ من معاهدة فرساي المذكورة فاذا كان ذلك الخرق بمثابة عمل عدائي لا محرض عليه ، واذا تجمعت قوات مسلحة في المنطقة المجردة من السلاح فان العمل المباشر ضروري ، وكذلك العمل الذي يقضى بع تنفيذ المادة السادسة عشرة من عهد جمعية الامم ، والعمل الذي يقضى به قرار وضعته الجمعية العمومية لعصبة الامم او مجلسها او الفقرة السابعة من المادة الخامسة عشرة من عهد عصبة الامم على شرط يكون العمل في الحالة الاخيرة المذكورة ضد الدولة هي التي بدأت بالهجوم " [١٢٦]، وتضمنت المادة الثالثة " بناء على التعهدات التي ذكرت في المادة الثانية تتعهد كل من المانيا وبلجيكا وكل من المانيا وفرنسا بان تسوى بالوسائل السلمية وبالطريقة المذكورة في تلك المعاهدة جميع ما قد يظهر بينها من كل نوع من المسائل التي لا تمكن تسويتها بالطرق السياسية المألوفة ، وكل مسألة يختلف المتعاقدون على حق اي منهم فيها تعرض لإصدار قرار قضائي فيعا ويتعهد المتعاقدون بان يخضعوا لهذا القرار ، وجميع المسائل الاخرى تعرض على لجنة التوفيق فاذا لم يقبل الفريقان اقتراحات اللجنة تعرض المسألة في مجلس جمعية الامم وهو يعالجها وفقا للمادة الخامسة عشرة من عهد جمعية الامم" [١٢٧] ، واكدت المادة الرابعة " اذا زعم احد المتعاقدين انه قد وقع او قد يقع خرق للمادة الثانية من هذه المعاهدة او المادتين ٤٢و٤٣ من معاهدة فرساي فيجب ان يعرض المسألة في الحال على مجلس جمعية الامم ، وحالما يقتنع مجلس جمعية الامم ان مثل ذلك الخرق قد وقع يبلغ الدول الموقعة على هذه المعاهدة نتيجة ما توصل اليه بدون تأخير وهذه الدول تبادر كل منها منفردة في الحال الى مساعدة الدولة التي توجه ضدها العمل الذي كان موضوع الشكوى ، واذا خرقت احدى الدول المتعاقدة المادة الثانية من المعاهدة الحالية او المادتين ٤٢ و٤٣ من معاهدة فرساي خرقا صريحا واضحا فان كلاً من الدول المتعاقدة الاخرى تتعهد بان تبادر في الحال الى مساعدة الفريق

الذي وقع ذلك العمل ضده ، وذلك حالما تقتنع الدول المذكورة ان ذلك الخرق بمثابة عمل عدائي لم يسببه الفريق الاخر ، وان العمل المباشر ضروري بسبب اختراق الحدود او نشوب الحرب او بجمع قوات مسلحة في المنطقة المجردة من السلاح ومع هذا فان مجلس جمعية الامم الذي تعرض عليه المسالة وفقا للفقرة الاولى من هذه المادة يعلن النتائج التي توصل اليها وتتعهد الدول المتعاقدة بان تتصرف وفقا لتوصيات المجلس على شرط ان يكون جميع اعضاء المجلس ما عدا الفريقين المتخاصمين قد وافقوا عليها" [١٢٨]، واوضحت المادة الخامسة بان" توضع نصوص المادة الثالثة ان تعرض الخلاف على التسوية السلمية او ان تذعن الى قرار التحكيم او قرار قضائي ، وخرقت المادة الثانية من هذه المعاهدة او المادتين ٤٢ و٤٣ من معاهدة فرساي فان احكام المادة الرابعة تنفذ ، واذا رفضت احدى الدول المذكورة ان تعرض الخلاف على التسوية السلمية او ان تذعن لقرار التحكيم او قرار قضائي من دون ان تخرق المادة الثانية من هذه المعاهدة او المادتين ٤٢و٤٣ من معاهدة فرساي فان الفريق الاخر يعرض المسالة على مجلس جمعية الامم ، والمجلس يقترح الوسائل التي يجب اتخاذها وتذعن الدول المتعاقدة الى اقتراحاته، ولا تفرض سريان هذه المعاهدة على الممتلكات البريطانية المستقلة او الهند ما لم تعلن احدى حكومات هذه الممتلكات قبولها لها، وتعتبر هذه المعاهدة نافذة بعد تقديم الصور المبرمة التي تتبادلها الدول المتعاقدة وتصبح المانيا عضوا في العصبة " [١٢٩].

ان بنود ميثاق الضمان الدولي وضعت بنود معاهدة فرساي في اطار جديد مع ادخال بعض التعديلات في كيفية تطبيقها مما يضمن الحفاظ على السلام الاوربي بشكل عام مع ضمان عدم الضغط على المانيا للالتزام فيها بالشكل الذي يؤدي الى نفورها ، فضلا عن المحافظة على سلامتها من اية اعتداء خارجي اسوة بالدول المجاورة ومشاركتها في حل القضايا المستقبلية وجعل مبدا التحكيم اساسا لذلك .

اعرب رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلين بتاريخ التاسع من تشرين الثاني ١٩٢٥ عن ثقته بان توافق جميع برلمانات الدول على بنود ميثاق الضمان الدولي التي وقعت عليه في لوكارنو [١٣٠]، الا ان المعارضة الشديدة ضد بنوده ظهرت داخل مجلس الريشتاغ الالماني والتي قادها الحزب الوطني الالماني وبعض المتطرفين الالمان ، مما دفع السفارة الالمانية بالضغط على الحلفاء للقيام بفعل يعبر عن حسن النية لتخفيف من شدة المعارضة

البرلمانية الالمانية لبنود الميثاق ، وعلى اثر ذلك قرر مؤتمر السفراء دول الحلفاء بتاريخ الرابع عشر من تشرين الثاني ، شروع جيوش الحلفاء باخلاء منطقة كولونيا ، وتخفيف وطأة الاحتلال لمنطقة الراين من خلال تشكيل لجنة المانية لتقوم بمهمات جنود الاحتلال ، كما تقرر احالة بعض القضايا الى المحاكم الالمانية للنظر فيها بدلا من المحاكم العسكرية لدول الحلفاء ، وبتاريخ السابع عشر من الشهر نفسه ، ارسلت مذكرة رسمية من مؤتمر السفراء الى الحكومة الالمانية بذلك الصدد ، وعلى اثر ذلك خولت الحكومة الالمانية وزير خارجيتها سترسمان في اليوم نفسه بتوزيع بنود ميثاق الضمان الدولي على رؤساء الاتحاد الالماني للموافقة عليها ومن ثم عرضها على مجلس الريشتاغ الالماني [١٣١] ، اما موقف مجلس العموم البريطاني من بنود الميثاق فكانت اخف نسبيا ، اذ اقترح حزب العمال البريطاني اجراء تعديلات على ميثاق الضمان يضمن اشراك السوفيت فيه ودخولهم عصبة الامم قبل المصادقة عليه الا ان مجلس العموم البريطاني رفض المقترح وصادق على بنود الميثاق بتاريخ الثامن عشر من الشهر نفسه ، بالمقابل حصلت موافقة رؤساء الاتحاد الالماني على بنود ميثاق الضمان بتاريخ الثاني والعشرين من الشهر نفسه [١٣٢] ، كذلك وافقت برلمانات بولونية وجيكوسلوفاكيا وبلجيكا وايطاليا على بنود الميثاق اعلاه ومن ثم وافق مجلس النواب الفرنسي بعد تشكيل وزارة فرنسية جديدة برئاسة بريان مع احتفاظ الاخير بوزارة الخارجية بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الثاني [١٣٣] ، ولم يبقى سوى موافقة مجلس الريشتاغ الالماني الذي اعلن عن ذلك بتاريخ السابع والعشرين من الشهر نفسه ، وفي اليوم التالي وقع كل من رئيس الجمهورية الالمانية هندنبورغ ورئيس الوزراء الالماني لوثر ووزير خارجيتها سترسمان على بنود الميثاق الدولي ، وعلى اثر ذلك اعلن الحلفاء الانسحاب من منطقة كولونيا بتاريخ الثلاثين من الشهر نفسه [١٣٤] ، كما ابلغت بلجيكا في اليوم نفسه الحكومة الالمانية العدول عن محاكمة مجرمي الحرب بسبب الصعوبات التي تحول دون الاهتداء اليهم بعد مضي عدة سنوات ، فضلا عن التكاليف المالية الباهضة التي تكبدتها الحكومة من جراء ذلك ، ورغبة الحكومة البلجيكية بتحسين العلاقات مع المانيا ، و جرى التوقيع النهائي من قبل وفود الدول السبعة المشاركة في مفاوضات لوكارنوا السويسرية على بنود ميثاق الضمان الدولي في العاصمة البريطانية لندن بتاريخ الاول من كانون

الاول عام ١٩٢٥ [١٣٥]، وتم ايداع ميثاق الضمان الدولي في سجلات سكرتارية عصبة الامم بتاريخ السادس عشر من الشهر نفسه [١٣٦].

الخاتمة

١- تميزت الصحافة العراقية كباقي الصحف العربية والعالمية منذ نشأتها بمواكبة الاحداث المحلية والعربية والعالمية من خلال نقلها الاخبار المتنوعة سواءا كانت سياسية او عسكرية او اقتصادية او ثقافية عن طريق مراسليها او ما نشرته الصحف الاخرى .

٢- اهتمت الصحافة العراقية بنشر اخبار دول القارة الاوربية لاسيما الالمانية منذ ان فرض على الاخيرة معاهدة فرساي من قبل الحلفاء بتاريخ الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٩ ، باعتبارها المسبب الرئيسي للحرب العالمية الاولى والتي كانت بداية لظهور الخلاف الدولي مرة اخرى لانها فضلت مصالح الدول المنتصرة دون مراعاة المصالح الالمانية التي جردت من مستعمراتها واحتلت اراضيها و نزع السلاح ودفعت التعويضات مما خلق حالة عدم التوازن الدولي وما اعقبها من المؤتمرات والمفاوضات وقرارات احادية الجانب فرضت على المانيا مما ادى الى استمرار حالة التأزم بين الاخيرة والحلفاء .

٣- نشرت الصحف العراقية بشكل مفصل ودقيق الامور التي ادت الى عقد مؤتمر الميثاق الضمان الدولي لانه اول مؤتمر تتفاوض فيه المانيا على قدم المساواة مع الدول الحلفاء بدون شرط او قيد من كلا الطرفين ، وكان بمثابة الخطوة الاولى لخروجها من عزلتها الدولية الاجبارية التي فرضت عليها من قبل الحلفاء منذ نهاية الحرب العالمية الاولى والعودة الى مصاف الدول الكبرى والمشاركة بالقرارات الدولية .

٤- اتسمت اغلب الصحف العراقية في تلك الفترة بالحيادية بنشر اخبار المؤتمر والتحري عن مدى مصداقية المعلومة من خلال نقل ما ذكره مراسليها من جهة وما ذكرته الصحف الاجنبية من جهة اخرى لاسيما صحف دول المشاركة في المؤتمر على الرغم من خضوع العراق في تلك الفترة للانتداب البريطاني فضلا عن استخدام اللغة البسيطة السلسة المفهومة للعامة .

٥- اوضحت الصحف العراقية تنازل اطراف الخلاف الاساسي فرنسا والمانيا عن شروط كانت تتمسك بها حتى فترة انعقاد المؤتمر فمثلا تنازل فرنسا عن حقها بالهجوم المباشر على المانيا دون اشارة الحلفاء في حالة اعتداء المانيا عليها وهذا ما كفلته لها

معاهدة فرساي والقبول بمبدأ التحكيم اما المانيا فانها تنازلت بشكل نهائي عن المطالبة بالالزاس واللورين والقبول بمبدأ التحكيم في حالة الخلاف مع جيرانها الشرقيين بولونيا وجيكوسلوفاكيا مما كان له الاثر في نجاح المؤتمر .

٦- بينت الصحف العراقية ان الرابح الاكبر من المؤتمر هو بريطانيا لانها ضمنت التوازن الدولي بين فرنسا والمانيا على المستوى الاوربي من جهة واضعفت النفوذ السوفيتي الذي يحاول التغلغل في اوربا مستغلا الخلاف الالماني الاوربي من خلال التقرب الى المانيا .

الاحالات

(١) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٣٧ ، في ٢٧ اذار ١٩٢٥ .
(٢) الفلاح ، العددان ١٠ و١٦ ، في ١٢ و ٢٦ تموز ١٩٢١.
(٣) العالم العربي ، العدد ٢٩١ ، في ٤ اذار ١٩٢٥ .
(٤) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٣٧ ، في ٢٧ اذار ١٩٢٥.
(٥) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٧٤٨ ، في ١٤ اب ١٩٢٤ .
(٦) المفيد ، العدد ٢٦٨ ، في ٩ كانون الاول ١٩٢٤.
(٧) العالم العربي ، العددان ٢٢٠ و٢٢٤ ، في ٩ و ١٣ كانون الاول ١٩٢٤ .
(٨) الاستقلال ، العدد ٥٢٣ ، في ١٦ كانون الاول ١٩٢٤ .
(٩) المفيد ، العدد ٢٧٥ ، في ١٧ كانون الاول ١٩٢٤ .
(١٠) العالم العربي ، العدد ٢٣٤ ، في ٢٥ كانون الاول ١٩٢٤ .
(١١) الاوقات البغدادية ، العدد ان ٣٨٦١ و٣٨٦٣، في ٢٧و٣٠ كانون الاول ١٩٢٤ .
(١٢) العالم العربي ، العددان ٢٣٥و ٢٣٧، في ٢٧و٣٠ كانون الاول ١٩٢٤.
(١٣) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٨٦٤ ، في ٣١ كانون الاول ١٩٢٤ .
(١٤) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٨٦٦ ، في ٣ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(١٥) العالم العربي ، العدد ان ٢٣٩و٢٤٣ ، في ١و ٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(١٦) العالم العربي ، العددان ٢٤٥و٢٤٦، في ٩ و١٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(١٧) الاستقلال ، العدد ٥٥٢ ، في ٣شباط ١٩٢٥ .
(١٨) جريدة الاستقلال ؛ العدد ٥٣٥ ، في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(١٩) العالم العربي ، العدد ٢٥١و٢٥٢، في ١٦ و ١٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٢٠) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٨٨٢ ، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٢١) العالم العربي ، العدد ٢٦٣ ، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٢٢) العالم العربي ، العدد ٢٦٤ ، في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٢٣) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٨٩١ ، في ٢ شباط ١٩٢٥ .
(٢٤) العالم العربي ، العدد ٢٦٦ ، في ٣ شباط ١٩٢٥ ، الاستقلال ، العدد ٥٥٩ ، في ١١ شباط ١٩٢٥
(٢٥) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٨٩٣ ، في ٤ شباط ١٩٢٥ .
(٢٦) العالم العربي ، العدد ٢٧١ ، في ٨ شباط ١٩٢٥ .
(٢٧) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٨٩٩ ، في ١١ شباط ١٩٢٥ .
(٢٨) العالم العربي ، العدد ٢٩١ ، في ٤ اذار ١٩٢٥ .
(٢٩) العالم العربي ، العدد ٢٧٥ ، في ١٣ شباط ١٩٢٥ .
(٣٠) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٠١ ، في ١٣ شباط ١٩٢٥ .
(٣١) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٠٥ ، في ١٨ شباط ١٩٢٥ .
(٣٢) العالم العربي ، العدد ٢٧٩ ، في ١٨ شباط ١٩٢٥ .
(٣٣) العالم العربي ، العدد ٢٨٣ ، في ٢٢ شباط ١٩٢٥ .
(٣٤) الاستقلال ، العددان ٥٧٥ و٥٧٩ ، في ٢ و٦ اذار ١٩٢٥ .
(٣٥) العالم العربي ، العدد ٢٨٨ ، في ٢٨ شباط ١٩٢٥ .
(٣٦) العالم العربي ، العدد ٢٩٣ ، في ٩ اذار ١٩٢٥ .
(٣٧) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٢٠ ، في ٧ اذار ١٩٢٥ .
(٣٨) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٢١ ، في ٩ اذار ١٩٢٥ .
(٣٩) الاستقلال ، العدد ٥٨٧ ، في ١٦ ا ذار ١٩٢٥ .
(٤٠) العالم العربي ، العددان ٣٠٠ و٣٠١ ، في ١٤ و١٥ اذار ١٩٢٥ .
(٤١) العالم العربي ، العدد ٣٠٢ ، في ١٧ اذار ١٩٢٥ .
(٤٢) الاوقات البغدادية ، العددان ٣٩٢٧و ٣٩٢٨ ، في ١٦ و١٧ اذار ١٩٢٥ .
(٤٣) العالم العربي ، العدد ٣٠٣ ، في ١٧ اذار ١٩٢٥.
(٤٤) العالم العربي ، العددان ٣٠٤و ٣٠٩، في١٩ و ٢٥ اذار ١٩٢٥.
(٤٥) الاستقلال ، العدد ٥٩٢ ، في ٢١ اذار ١٩٢٥ .
(٤٦) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٣٢، في ٢١ اذار ١٩٢٥ .
(٤٧) العالم العربي ، العدد ٣١٠ ، في ٢٦ اذار ١٩٢٥ .
(٤٨) العالم العربي ، العدد ٣١٢ ، في ٢٨ اذار ١٩٢٥.

(٤٩) الاستقلال ، العدد ٦٠٦ ، في ٧ نيسان ١٩٢٥ .
(٥٠) الاستقلال ، العدد ٦٢٠ ، في ٢٣ نيسان ١٩٢٥.
(٥١) العالم العربي ، العدد ٣١٦، في ٢٩ اذار ١٩٢٥ .
(٥٢) الاستقلال ، العدد ٦٠٦ ، في ٧ نيسان ١٩٢٥ .
(٥٣) العالم العربي ، العدد ٣١٦ ، في ٢ نيسان ١٩٢٥ .
(٥٤) الاستقلال ، العدد ٦٠٦ ، في ٧ نيسان ١٩٢٥ .
(٥٥) العالم العربي ، العددان ٣١٧ و ٣٢٣ ، في ٣ و١٠ نيسان ١٩٢٥ .
(٥٦) العالم العربي ، العدد ٣٣٠ ، في ١٩ نيسان ١٩٢٥
(٥٧) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٥٨ ، في ٢٢نيسان ١٩٢٥ .
(٥٨) الاستقلال ، العدد ٦٢١ ، في ٢٤ نيسان ١٩٢٥ .
(٥٩) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٦٣ ، في ٢٩ نيسان ١٩٢٥.
(٦٠) العالم العربي ، العدد ٣٣٨ ، في ٣٠ نيسان ١٩٢٥ .
(٦١) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٦٤ ، ١ ايار ١٩٢٥ .
(٦٢) العالم العربي ، العدد ٣٣٩ ، في ١ ايار ١٩٢٥ .
(٦٣) العالم العربي ، العدد ٣٥١ ، في ١٥ ايار ١٩٢٥ .
(٦٤) العالم العربي ، العدد ٣٥٣ ، في ١٧ ايار ١٩٢٥ .
(٦٥) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٧٧ ، في ١٥ ايار ١٩٢٥.
(٦٦) العالم العربي ، العدد ٣٥٥ ، في ٢٠ ايار ١٩٢٥.
(٦٧) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٨٢ ، في ٢١ ايار ١٩٢٥ .
(٦٨) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٨٥ ، في ٢٥ ايار ١٩٢٥ .
(٦٩) المفيد ، العدد ٣٩٨ ، في ٢٩ ايار ١٩٢٥ .
(٧٠) العالم العربي ، العدد ٣٦٢ ، في ٢٨ ايار ١٩٢٥ .
(٧١) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٩٢ ، في ٢ حزيران١٩٢٥.
(٧٢) العالم العربي ، العدد ٣٦٦ ، في ٢ حزيران ١٩٢٥ .
(٧٣) الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٩٧ ، في ٨ حزيران ١٩٢٥
(٧٤) المفيد ، العدد ٤٠٨ ، في ١٠حزيران ١٩٢٥ .
(٧٥) العالم العربي ، العدد ٣٧٣ ، ١٠ حزيران ١٩١٢ .
(٧٦) الاوقات البغدادية ، العدد ٤٠٠١ ، ١٢ حزيران ١٩٢٥.
(٧٧) الاوقات البغدادية ، العدد ٤٠٠٢ ، ١٣ حزيران ١٩٢٥.
(٧٨) العالم العربي .العددان ٣٧٧ و٣٧٨ ، في ١٤ و١٦ حزيران ١٩٢٥ .

(٧٩) العالم العربي ، العدد ٣٨٠، في ١٨ حزيران ١٩٢٥ .
(٨٠) المفيد ، العدد ٤١٩ ، في ٢٣ حزيران ١٩٢٥ .
(٨١) العالم العربي ، العدد ٣٨٣ ، في ٢١ حزيران ١٩٢٥ .
(٨٢) العالم العربي ، العدد ٣٨٥ ، في ٢٤ حزيران ١٩٢٥ .
(٨٣) الاوقات البغدادية ، العدد ٤٠١٢ ، في ٢٥ حزيران ١٩٢٥.
(٨٤) المفيد ، العدد ٤٢٢ ، في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ .
(٨٥) الاوقات البغدادية ، العدد ٤٠١٥ ، في ٢٩ حزيران ١٩٢٥ .
(٨٦) المفيد ، العدد ٤٣٨ ، في ٢٣ تموز ١٩٢٥.
(٨٧) العالم العربي ، العدد ٤١٠ ، في ٢٤ تموز ١٩٢٥ .
(٨٨) الاوقات البغدادية ، العدد ٤٠٣٥ ، ٢٣ تموز ١٩٢٥ .
(٨٩) العالم العربي ، العدد ٤١٣ ، ٢٨ تموز ١٩٢٥ .
(٩٠) العالم العربي ، العدد ٤٢٠ ، في ٥ اب ١٩٢٥ .
(٩١) الاوقات البغدادية ، العدد ٤٠٤٥ ، في ٥ اب ١٩٢٥ .
(٩٢) الاوقات البغدادية ، العددان ٤٠٥٢ و ٤٠٥٣، في ١٣ و١٤ اب ١٩٢٥.
(٩٣) المفيد ، العدد ٤٦٢ ، في ٢٤ اب ١٩٢٥ .
(٩٤) الاوقات البغدادية ، العدد ٤٠٦٧ ، في ٣١ أب ١٩٢٥ .
(٩٥) العالم العربي ، العدد ٤٣٩ ، في ٢٧ اب ١٩٢٥ .
(٩٦) الاوقات البغدادية ، العدد ٤٠٦٧ ، في ٣١ اب ١٩٢٥ .
(٩٧) العالم العربي ، العدد ٤٥٥ ، في ١٥ ايلول ١٩٢٥ .
(٩٨) المفيد ، العدد ٤٨٢ ، في ٢٠ ايلول ١٩٢٥ ؛ الاستقلال ، العدد ٦٥٥ ، في ٢١ ايلول ١٩٢٥ .
(٩٩) العالم العربي ، العدد ٤٥٥ ، في ١٥ ايلول ١٩٢٥ .
(١٠٠) الاوقات البغدادية ، العدد ٤٠٩٥ ، في ٣ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١٠١) العالم العربي ، العددان ٣٩٥و٣٩٦ ، في ٧و٨ تموز ١٩٢٥.
(١٠٢) المفيد ، العدد ٤٦٧ ، في ٣٠ اب ١٩٢٥ .
(١٠٣) العالم العربي ، العدد ٤٥٥ ، في ١٥ ايلول ١٩٢٥ .
(١٠٤) الاستقلال ، العدد ٦٦٣ ، في ٣٠ ايلول ١٩٢٥ .
(١٠٥) العالم العربي ، العدد ٤٧٠ ، في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٥ .
(١٠٦) المفيد ، العدد ٤٩٥ ، في ٧ تشرين الاول ١٩٢٥.
(١٠٧) العالم العربي ، العدد ٤٧٣ ، في ٦ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١٠٨) العالم العربي ، العدد ٤٧٣ ، في ٦ تشرين الاول ١٩٢٥ .

(١٠٩) العالم العربي ، العدد ٤٧٧ ، في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١١٠) المفيد ، العددان ٤٩٤ و٤٩٥ ، في ٦ و٧ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١١١) الاوقات البغدادية ، العددان ٤٠٩٨و٤٠٩٩ ، في ٧ و٨ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١١٢) الاستقلال ، العدد ٦٧٠ ، في ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ ، المفيد ، العدد ٤٩٧ ، في ٩ تشرين الاول ١٩٢٥
(١١٣) الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٠٠ ، في ٩ تشرين ١٩٢٥ .
(١١٤) العالم العربي ، العدد ٤٧٧ ، في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١١٥) الاستقلال ، العدد ٤١٠١ ، ١٠ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١١٦) المفيد ، العدد ٤٩٧ ، في ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١١٧) العالم العربي ، العدد ٤٧٨ ، في ١١ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١١٨) الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٠٢ ، في ١٢ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١١٩) الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٠٤ ، في ١٤ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١٢٠) الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٠٥ ، في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٥ ؛ العالم العربي ، العدد ٤٨١ ، في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٥
(١٢١) الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٠٦ ، في ١٦ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١٢٢) العالم العربي ، العدد ٤٨٣ ، في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٥.
(١٢٣) المفيد ، العدد ٥٠٤ ، في ١٨تشرين الاول ١٩٢٥.
(١٢٤) العالم العربي ، العدد ٤٨٤ ، في ١٨ تشرين الاول ١٩٢٥ .
(١٢٥) العالم العربي ، العدد ٤٨٥ ، في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٥.
(١٢٦) الاستقلال ، العدد ٦٨٩ ، في ١ تشرين الثاني ١٩٢٥ .
(١٢٧) الاستقلال ، العدد ٧٠١ ، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٥ .
(١٢٨) الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٤٨ ، في ٤ كانون الاول ١٩٢٥ .
(١٢٩) الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٥٧ ، ١٥ كانون الاول ١٩٢٥ .
(١٣٠) الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٣٠ ، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٥
(١٣١) العالم العربي ، العددان ٥٠٩ و٥١١ ، في ١٧ و١٩ تشرين الثاني ١٩٢٥ .
(١٣٢) الاوقات البغدادية ، الاعداد ٤١٣٦و ٤١٣٧ و ٤١٣٩، في ٢٠ و٢١و ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥
(١٣٣) الاستقلال ، العدد ٧١٣ ، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٥ .
(١٣٤) الاستقلال ، العدد ٧١٥ ، ١ كانون الاول ١٩٢٥.
(١٣٥) الاوقات البغدادية ، العددان ٤١٤٧و٤١٤٨ ، في ٣ و٤ كانون الاول ١٩٢٥ .
(١٣٦) الاستقلال ، العدد ٧٣٠ ، في ١٨ كانون الاول ١٩٢٥ .

المصادر

ت	اسم الجريدة	المكان	التاريخ
١	الاوقات البغدادية	بغداد	١٩٢٤ ١٩٢٥
٢	الاستقلال	==	١٩٢٥
٣-	الفلاح	==	١٩٢١
٤-	العالم العربي	==	١٩٢٥
٥-	المفيد	==	١٩٢٥

English Reference

	Journals	Place	Date
١	Al Awgaat Al Baghdadia	Baghdad	١٩٢٤ ١٩٢٥
٢	Al Astiglal	==	١٩٢٥
٣	Al Falaah	==	١٩٢١
٤	Al Alim Al Arabi	==	١٩٢٥
٥	Al Mofeed	==	١٩٢٥